

حواقمة: الخروج من أوسلو، وإستعادة البرنامج الوطني التوحيدي، وإنهاء الإنقسام، وإعتماد كل أشكال المقاومة، هو الذي يوفر لنا القدرة على مجابهة المشروع الأميركي الإسرائيلي



رأى الاهالي

كلمة السر في استمرار أزمة قطاع التعليم الحكومي

لا بد لنا من استحضار تصريحات وتعليمات سادة صندوق النقد الدولي، ونحن نعيش أزمة اقتصادية خانقة وخطرة، يديرها ويتحكم بمفاصلها برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ تطبيقه في الاردن وعدد من الدول العربية الاخرى في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. مديرة الصندوق السابقة كريستين لاغارد، وفي أوائل عام ٢٠١٨ طالبت الدول العربية "بخفض رواتب القطاع العام والدعم الحكومي وذلك لضبط الانفاق وخلق الوظائف !!!".

لم يكن هذا التوجيه مفاجئاً ولا طارئاً على الاردن الذي التزم حرفياً بتطبيق برامج الصندوق المسماة كذباً وافتراءً: برامج الاصلاح الاقتصادي، فقد كان ولا يزال الشرط الرئيسي للمؤسسات المالية الدولية من أجل تقديم القروض العاجلة والأجلة هو ان تلتزم السلطة التنفيذية برفع الدعم الحكومي وتقليص حجم القطاع العام، والعمل على تخفيض رواتبه!!.

هنا بالضبط تكمن العقدة، التي جرى التواءم معها من قبل حكوماتنا والمراهنة بمستقبل البلاد واستقرارها بناء عليها..

قطاع التعليم الحكومي كما هو معروف، هو الأكبر في القطاع العام في الاردن والذي يستحوذ على ٥٦% من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يبلغ عدد العاملين فيه حوالي ٢١٠ آلاف شخص، نصفهم في قطاع التعليم وهذا يشكل ما نسبته ٢٩% من اجمالي عدد القوى العاملة في الاردن.

والقطاع العام - حسب دراسات مختصة هو الذي يتشكل من موظفي وعاملي الوزارات ومؤسسات الدولة الرسمية **والمستقلة!!** والتي تتقاضى أموالاً من مخصصات واضحة من الخزينة حسب قانون الموازنة العامة للدولة.

الاسئلة التي يجب ان تطرح هنا بعيداً عن نهج الاستقزاز الحكومي في التعامل مع الأزمة المراهنة للمعلمين:-

س١: هل تتساوى رواتب المؤسسات المستقلة (الموازية) مع رواتب المؤسسات الحكومية الاخرى؟ الجواب معروف لدى الجميع بأن رواتب موظفي المؤسسات المستقلة تبلغ ثلاثة او اربعة أضعاف موظفي القطاعات الحكومية الاخرى...

اذن لماذا لا تلجأ الحكومة الى تصويب هذا الوضع من أجل توفير المبلغ السنوي المطلوب زيادته على رواتب المعلمين الحكوميين؟؟؟؟!!.

س٢: والسؤال الثاني لماذا تخفي الحكومات - والحكومة الحالية - تحديداً مطالب الصندوق المتعلقة بالتوازن الضريبي؟؟. واكتفت الحكومة بتعديلات طفيفة على ضريبة الدخل من شأنها مراعاة مصالح كبار الرأسماليين، في الوقت الذي رفعت فيه "ضرائب المبيعات" الظاهرة منها والمستترة... والتي تضرر منها معظم أبناء الشعب الاردني.

هل انتبهتم يا سادة لما قاله الناطق الاعلامي لتقابة المعلمين مخاطباً الحكومة؟؟ قال "يا حكومة، ألغوا ضرائب المبيعات ونحن سنتنازل عن مطلب زيادة الـ ٥٠% على الاجور!!".

والسؤال الثالث والجهري: هل قامت الحكومات بإنشاء مؤسسات انتاجية ومشاريع تشغيلية من أجل استيعاب اعداد الطرودين والمستغنى عنهم في القطاع العام!!!.

الأزمة في ظاهرها وباطنها تتعلق بنتائج التخريب الاقتصادي المنهج الذي التزمت به حكوماتنا دون رحمة مع أدوات الرأسمالية العالمية والاستعمار الحديث ضد شعبها وفتاته الأشد فقراً... تغيير النهج الاقتصادي وفك التبعية مع الاستعمار وأدواته هو الحل.

التفاف شعبي واسع مع حقوق المعلمين والحكومة لا تبالي



"القومية واليسارية": الازمات السياسية والاجتماعية سببها السياسات الرسمية القاصرة

في الذكرى الـ 26 على كارثة اتفاق اوسلو القيادة الصهيونية تشرع بتنفيذ مخطتها: «اسرائيل الكبرى»

الديمقراطية هي المخرج الوحيد للحكومة الانتقالية في السودان

اثناء التحضير لهذا العدد صدر قرار المحكمة الدستورية الخاص باتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني، ونص القرار: "ان اتفاقية استيراد الغاز الاسرائيلي لا تتطلب موافقة مجلس الامة". العدد القادم للاهالي سيفرد محوراً خاصاً لهذا القرار الخطير، بما يستحقه من تدقيق وتوثيق.

التضاف شعبي واسع مع حقوق



**مامون محاسنة /عضو فرع
البلقاء في نقابة المعلمين
وعضو مجلس النقابة السابق**



**باسل الحروب /عضو مجلس
نقابة المعلمين الاردنيين
رئيس اللجنة القانونية**



**الدكتور حربي
العبادي / عضو رابطة
المعلمين الديمقراطيين**



**ابراهيم شبانة /نائب
نقيب المعلمين الاسبق**



الاحالي - خاص

للاسبوع الثاني على التوالي يواصل المعلمون اضرابهم المفتوح عن العمل للمطالبة بعلاوة الخمسين بالمئة وسط مماثلة حكومية وتسويق في الرد على مطالبهم العادلة، وتزامنا مع تضامن شعبي غير مسبوق مع هذا التحرك المطلي الذي ياتي في ظل تلمص الحكومة من التزاماتها السابقة بمنح هذه العلاوة، الاحالي وانطلاقا من مسؤوليتها الوطنية تواصل متابعة تفاصيل هذا الملف مع الجهات ذات العلاقة ونشطاء المعلمين، الذين ابدوا حرصا مسؤولا على انتظام العملية التعليمية مستنكرين المماثلة الحكومية في الاستجابة لمطالبهم.

الدكتور حربي العبدي / عضو رابطة

المعلمين الديمقراطيين؛ اعرب عن استعداد المعلمين لبذل كل جهد ممكن لتقديم الخدمة والواجب تجاه ابناءنا الطلبة. محملا الحكومة مسؤولية المماثلة في اعطاء المعلمين حقوقهم والتوصل من التزاماتها السابقة. فبعد انتهاء الاسبوع الأول من الإضراب... المجتمع المحلي وأولياء الأمور يطالبون الحكومة بالحوار ولا بديل عن الحوار مع النقابة والابتعاد عن أي لغة أخرى وتغليب الحكمة، من أجل تحقيق ما يمكن تحقيقه في ضوء التضخم و تراجع الاقتصاد وانكماشه واي تحسين على الوضع المعيشي ينعكس إيجابا على المخرجات التعليمية برمتها وكذلك يحسن وينشط الوضع الاقتصادي للوطن... ان تضامن أولياء الأمور اليوم مع المعلمين يعبر عن تضامنهم مع أنفسهم، ويعكس مدى ما يشعرون به من تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام... وهذا المؤشر يتطلب مراجعته شامله وعاجله سياسيه واقتصاديه واجتماعية وتحقيق

وعليه فان الاضراب وما رافقه من خطوات تصعيدية حق كفه الدستور والقوانين المرعية، وعبر عن فخره واعتزازه بمستوى وعي الطلاب واهاليهم وتضامنهم غير المسبوق مع المعلمين، مؤكدا ضرورة بذل كل جهد ممكن لايجاد حلول تضمن تحسين اوضاع المعلمين، والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة.

باسل الحروب / عضو مجلس نقابة المعلمين الاردنيين رئيس اللجنة القانونية

حيا التضامن الشعبي الواسع مع المعلمين في اضرابهم المشروع إدراكا من المجتمع للظلم الواقع على المعلمين و اشار ان تأسيس تشريع نقابة المعلمين بمنعها بالمادة الخامسة (5د) من التدخل بمزاولة المهنة هو ما جعل معايير الانتساب للنقابة وظيفية أو عمالية وليست معايير مهنية وبالتالي أي مطلب مادي سيكون مطلبا لجميع اعضائها المنتسبين

العدالة وتوزيع عوائد التنمية ، وإدراج في الموازنه حزم ماليه للضمان الاجتماعي لضمان العيش الكريم لجميع القطاعات للعاملين والمتقاعدین ، لان التعليم هو عماد النهضة الشاملة.

مامون محاسنة / عضو فرع البلقاء في نقابة المعلمين وعضو مجلس النقابة السابق اكد ان

المعلم الاردني بعطائه المميز ركيزة اساسية للتقدم والتنمية في الوطن، وان نقابة المعلمين مؤسسة تربوية وطنية، ومكون اساسي واصيل للمنظومة التربوية التي تشمل المعلم والمنهاج والطلّاب، كما ان النقابة وخلال دوراتها المتعاقبة قامت بكل ما يملئها عليها واجبها الوطني والاخلاقي، بجهود تراكمية لتطوير العملية التعليمية اضافة لدورها النقابي المهني بالدفاع عن حقوق المعلم، ولكن الحكومة نقضت تعهداتها ولم تقدم ما اتفق عليه بحضور اعضاء مجلس النواب،



المعلمين والحكومة لا تبايلي

ان تسهل وصول المعلمين للدور الرابع وان لا تمنعهم من اقامة وقضتهم الاحتجاجية فالمعلم القدوة ومربي الاجيال لا يستحق ان يقابل بالإهانات والضرب والمسيل للدموع كما ان سوء ادارة الحكومة لهذا الملف العادل والمشروع جعل النقابة تصعد خطواتها وصولا للاضراب عن العمل وعلى الحكومة الوفاء بالتزاماتها السابقة تجاه المعلمين بشكل خاص وما يتطلب حتى ياخذ الطلبة ايضا حقهم في تعليم عصري مستوفي شروطه ليتمكنهم من التفوق والابداع، واعرب عن امله في سرعة التعاطي مع حلول وطنية عادلة تنهي هذا الملف لان الوطن بحاجة للمعلم، فلا بناء ولا تنمية ولا ازدهار بدون المعلم، لان التعليم اساس المستقبل والمعلم هو المحور الأساسي للعملية التعليمية، واعرب عن فخره واعتزازه بالتضامن الشعبي والوطني مع المعلمين النابع من الادراك لاهمية توفير الحد الأدنى من الاستقرار للمعلم ليتمكن من اداء دوره المنوط به.

وبدخول شركات بادارة اعتماد الشهادات دون تغيير المادة (٥ د) من قانون النقابة فهو محال ، وحتى لو تمت ازالة المادة ٥ د من قانون النقابة التي تحظر على النقابة التدخل بمزاولة المهنة وبدأ الحديث عن ادخال المعيار المهني للعلاوة وجب ان يكون بعد ان يأخذ المعلم العلاوة ال ٥٠٪ التي أقر مطلبها قبل اي تعديل مستقبلي على التشريع . خلاصة القول ان ازالة المادة ٥ د من قانون النقابة هو لتلافي اي مطلب مادي خارج المعايير المهنية مستقبلا بعد اخذ ال ٥٠٪ كاملة .

تطوير التشريع النقابي مهنيا هو اساس تطوير التعليم أما الان فتشريع نقابة المعلمين اقرب ما يجعلنا نسميها نقابة عمالية وليست مهنية .

ابراهيم شبانة نائب نقيب المعلمين الاسبق

انتقد تعامل الحكومة مع قطاع المعلمين وأشار انه كان على الحكومة ان تستجيب لمطلب النقابة بفتح الحوار وكان عليها

كتلة واحدة إما مقطوع او بمعايير إدارية للمعلمين الذين يحكمهم نظام الخدمة المدنية لمعلمي القطاع الحكومي او بمعايير عمالية بحكم قانون العمل والعمال لمعلمي القطاع الخاص .

وبالتالي الدخول فورا بالمطلب المادي لكافة المنتسبين هو حراك عمالي سببه تشريع النقابة المعتل الذي حظر على النقابة عمل نظام مزاولة المهنة والذي بموجبه يضع معايير الانتساب وتطوير المهنة اثناء الخدمة ويضع الالاقاب المهنية التي يحملها المنتسب اثناء الخدمة ولما بعد الخدمة ويكون حجة عليها ولها .

ما يحصل اليوم هو مطلب عمالي يضم كامل الشريحة ، وقد تم الاقرار بهذا المطلب، وتكون وتمحور تحت ظل تشريع النقابة غير المهني ، والان اصبح حقاً ومستحقاً لكافة من يحكمهم نظام الخدمة المدني من معلمين .

أما الحديث الان عن وضع معايير لأخذ علاوة ال ٥٠٪ بمعايير مهنية تضعها الوزارة فقط تحت حكم اداري

لجنة المعلمين في ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية الاردنية : ادانة النهج الحكومي في التعامل مع اضراب المعلمين



الاهاجي - عقدت لجنة المعلمين في ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية اجتماعا ناقشت خلاله اهم التطورات والاحداث في اضراب المعلمين . حيث اكدت اللجنة على :

موقفها المطلق في الدفاع عن كرامة المعلم باعتبار كرامته من كرامة الوطن مؤكداً على وقوفها ودعمها لمطالب المعلمين المعيشية وحقهم في علاوة ال ٥٠٪ . واكدت اللجنة على ادانة النهج الحكومي في التعامل مع اضراب المعلمين ، واعتماد لغة الحوار كأساس لحل الخلافات بديلاً عن تجاهل الازمة من قبل الحكومة وادارة الظهر لمطالب المعلمين المحقة ومحاولات التشويه والتحريض التي تقوم بها ادواتها. ودعت إلى تمكين الجبهة الداخلية وتعزيز اللحمة الوطنية . و الابتعاد عن اللجوء إلى الحلول الامنية والكف عن مصادرة حرية الراي والتعبير السلمي . وطالبت في اجتماعها إلى ضرورة وقوف مجلس النقباء بجانب نقابة المعلمين ودعمها من اجل تحقيق المطالب العادلة للمعلمين جميعا . وفي نهاية الاجتماع تم التأكيد على الدعم المطلق لقرارات نقابة المعلمين من اجل حياة معيشية كريمة ، وحيث اللجنة الوقوف الشعبي الاردني في دعم ومؤازرة المعلمين في اضرابهم لنيل حقوقهم الاساسية التي كفلها الدستور.

لجنة المعلمين / ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية

ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية في اربد عجز السلطة التنفيذية عن معالجة مطالب المعلمين وتعاملها بعقلية عرفية ومستفزة لمجموع المعلمين



الاهاجي - تعيش البلاد أزمات متعددة جراء سياسة الحكومات المتعاقبة بما يسمى برنامج التصحيح الاقتصادي والارتهان لشروط واملاءات صندوق النقد الدولي وجدولة الديون التي بلغت ارقاما صعبة تندر بالخطر انعكس ذلك على مرافق الوطن برمتها

وحياة المواطن وخاصة الفقراء من عمال وفلاحين وذوي الدخل المحدود أن أزمة المعلمين أظهرت عجز السلطة التنفيذية في معالجة مطالب المعلمين وتعاملها بعقلية عرفية ومستفزة لمجموع المعلمين وبدل أن تسمح للمعلمين عن التعبير عن مطالبهم بطريقة سلمية والتي يكفلها الدستور لجأت الى سياسة القمع والتخويف وأهانة المعلم ان اصرار السلطة التنفيذية بتعاملها مع مطالب قطاع التعليم المحقه بهذه العقلية العرفية ومحاوله شيطنة حراك المعلمين تحت ذرائع وحجج واهيه وادعاء الحرص على العملية التعليمية لن يسهم في حل الازمة اننا نذكر الحكومة ان من يحرص على العملية التعليمية عليه ان يوفر المستلزمات الاساسية والاسس العملية والمادية لهذا القطاع الهام لا لاداره الظهر للحقوق الاساسية للمعلم العامل الرئيسي في العملية التعليمية وتوفير سبل العيش الكريم له ورفع مكانته الادبية والمعنوية اجتماع ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية في اربد يدين ويستنكر اهانة المعلمين واعتقالهم ونعلن دعمنا للمعلمين في اضرابهم وتحقيق مطالبهم العادلة ونؤكد على مبدأ الحوار بين النقابة والسلطة التنفيذية على اساس تنفيذ الاتفاق الموقع بين الحكومة والنقابة والاقرار بالحقوق المشروعة للمعلمين

ائتلاف احزاب القومية واليسارية / فرع اربد

أحمد عوض / مدير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

إضراب المعلمين وصندوق النقد



والعلاوات بين موظفي القطاع العام.

لم يكلف كبار موظفي الحكومة والصندوق أنفسهم عناء التمحيص في تبيان الأسباب الحقيقية لارتفاع فاتورة أجور القطاع العام، والتي نجمت بشكل أساسي في الأردن عن وجود طبقة من كبار موظفي الدولة يحصلون على أجور وعلاوات ومكافآت عالية جداً، الكثير منها يزيد على خمسة آلاف دينار شهرياً، ولهذا الفاتورة الكلية للأجور مرتفعة.

ولم يكلف أيضاً هؤلاء الموظفين في الحكومة والصندوق عناء الوقوف عند أجور وعلاوات مئات آلاف العاملين في القطاع العام الذين تقل عن مؤشرات خطوط الفقر، ويندرجون ضمن فئة العاملين الفقراء، والمعلمين والمعلمات من ضمنهم.

بقي أن نقول إن الاستمرار في سياسة إغماض العين عن تفاقم التفاوت الاجتماعي واللامساواة الاقتصادية باستخدام حجج مثل عجز الموازنة أو تشجيع الاستثمار أو تحفيز الاقتصاد، وعدم إعطاء العاملين بأجر "عين" للمطالبة في تحسين شروط عملهم وأجورهم، من شأنه أن يعمق أزممتنا الاجتماعية والاقتصادية ويفاقمها، ويزيد التفاوت الاجتماعي، وعندها سيخسر الجميع، الحكومة ستخسر بسبب زيادة التوترات السياسية، وعجز الموازنة سيتفاقم بسبب التراجع الاقتصادي، والمواطنون سيزدادون فقراً، ورجال الأعمال لن يستثمروا في ظل هكذا بيئة غير مستقرة.

ويترتب على ذلك بالضرورة، حسب الصندوق، أن تقوم الحكومات بتخفيض هذه الفاتورة؛ إذ جاء في أدبيات الصندوق بشكل صريح ومباشر أن المطلوب من الحكومات، ومنها الحكومة الأردنية، العمل على "السيطرة على العلاوات والبدلات وربط التعويضات بالأداء".

والمدقق للخطاب الرسمي يجد أن الحكومة تستخدم ذات الخطاب والمفردات في رفضها الاستجابة لمطالب نقابة المعلمين الذين دخلوا في إضراب مفتوح عن العمل منذ بداية الأسبوع الماضي.

نضيف الى ذلك، الطريقة التي يتعامل فيها كبار موظفينا الحكوميين مع توجيهات "الصندوق" تتخذ طابع "القداسة"، ولا يجادلون فيها، وفي العديد من الحالات كانوا أكثر قسوة على المجتمع من موظفي الصندوق أنفسهم، وأمثلة ذلك عديدة أهمها التوسع الكبير في فرض الضرائب غير المباشرة المتمثلة في الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة والرسوم بمختلف أنواعها، الى جانب إضعاف سياسات العمل والضمان الاجتماعي التي تمت خلال الأشهر الماضية، إضافة الى إلغاء الدعم عن الخبز قبل ما يقارب العاملين، والذي ثبت عدم جدواه.

الأمر الأساسي الذي يجب أن نؤكد أنه فرضية صندوق النقد الدولي المذكورة أعلاه بنيت على بيانات حصل عليها خبراء الصندوق من الحكومات، وتم التعامل معها بدون تمحيص، لأنها تعتمد على المجاميع الكلية للأجور والعلاوات، ولم تأخذ بعين الاعتبار الفروقات في مستويات الأجور

يبدو أن الموقف الحكومي المتصلب -حتى الآن- من مسألة زيادة أجور المعلمين والمعلمات ونقابتهم والعالقة منذ خمس سنوات، ورفض الحكومة تقديم أي تعديلات على أجورهم الأساسية وعلاواتهم، يعبران عن سياسة رسمية عامة عابرة للحكومات. ليس هذا فحسب، بل يرتبط هذا الموقف بتوجيهات (شروط) صندوق النقد الدولي، واستمرار تأكيد كبار موظفيه ضرورة تنفيذ المزيد من السياسات التقشفية من قبل الحكومة للحد من عجز الموازنة العامة المزمّن للدولة.

ولتأكيد هذه الفرضية، نجد أن الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الخمس الماضية لم تستجب للمطالب المالية لغالبية موظفي القطاع العام، ومنهم العاملون في البلديات، الذين نفذوا العديد من الاعتصامات والإضرابات خلال السنوات القليلة الماضية.

عديدة الأسباب التي تستند إليها الحكومة في عدم الاستجابة لمطالب نقابة المعلمين وغيرهم من موظفي القطاع العام الذين يتشاركون في مستويات الأجور المنخفضة، لعل أهمها أنها لا تريد أن تفتح هذا الباب أمام موظفي القطاع العام لتقليد المعلمين ونقابتهم، الى جانب أسباب أخرى لا تتسع مساحة هذا المقال على سردها.

يستند صندوق النقد الدولي في فرض سياساته على الأردن الى فرضية غير دقيقة تفيد أن فاتورة أجور القطاع العام في بعض دول المنطقة ومنها الأردن مرتفعة، وأنها سبب أساسي في استمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة.



ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية

الازمات السياسية والاجتماعية سببها السياسات الرسمية القاصرة



الاهالي - عقد ائتلاف الاحزاب القومية واليسارية اجتماعا في مقر حزب الحركة القومية، ناقش فيه التطورات السياسية، والاضراب الداخلي وخلص الى ما يلي:

١- اضراب المعلمين: ناقش الائتلاف حالة التصعيد والتأزم التي مارستها الحكومة في ادارة الازمة الناشئة عن اضراب المعلمين وانكارها لحقوقهم ومحاولة تشويهم والتحريض ضدهم.

اننا في الائتلاف ندين ونستكر هذا النهج الحكومي في التعاطي مع الازمات واللجوء الى تشويه حراك المعلمين ومطالبهم، ونؤكد على دعمنا لمطالبهم وضرورة الاسراع في الاستجابة لها وتغليب لغة الحوار وتمتين الجبهة الداخلية وتعزيز اللحمة الوطنية والابتعاد عن الحلول الامنية والكف عن مصادرة حرية الرأي والتعبير والاحتجاج السلمي، وعدم ملاحقة النشطاء السياسيين واعتقالهم.

في هذا السياق يشجب الائتلاف ويدين الممارسات القمعية ضد المعلمين، كما يدين كل اساليب التهديد والوعيد، واساليب الشحن والتجيش ضد النقابة.

٢- يرى الائتلاف ان الازمات المتراكمة التي سببتها الحكومات المتعاقبة في ازدياد مستمر مما ادى الى زيادة حالات الفقر وتدهور الوضع

اعلانه عن خطته باحتلال غور الاردن وشمال البحر الميت ويطالب الائتلاف الحكومة بإلغاء معاهدة وادي عربة وطرد السفير الصهيوني ردا على هذا الهجوم.

٦- يدين الائتلاف العدوان

الصهيوني على امتنا العربية في لبنان وسوريا والعراق، ويرى ان الغطرسة الصهيونية تتسارع نتيجة الدعم اللامحدود من الامبريالية

الامريكية والتخاذل والتواطؤ العربي الرسمي من بعض الدول العربية، كما

يعبر الائتلاف عن اعتزازه بالمقاومة اللبنانية والفلسطينية التي ألحقت خسائر نوعية بقوات العدو، ولقنت جيش الاحتلال درسا جديداً في

الصمود والتصدي.

الفقر والبطالة ومحاربة الفساد واسترداد الاموال المنهوبة ومحكمة الفاسدين.

٣- إقرار قانون الضمان الاجتماعي: يدين الائتلاف إقرار التعديلات الجديدة لقانون الضمان الاجتماعي من قبل مجلس الامة، الذي ادار ظهره لاحتجاجات المؤسسات المدنية والاحزاب السياسية، ولمصالح فقراء الاردن.

٤- يعبر الائتلاف عن وقوفه مع الاسرى الفلسطينيين البواسل في سجون العدو الصهيوني الذين اعلنوا اضرابا مفتوحا عن الطعام، ويؤكد الائتلاف تضامنه المطلق مع الحركة الاسيرة وكافة خطواتها في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

٥- يدين الائتلاف تصريحات المجرم نتنياهو الاخيرة بخصوص

المعيشي للمواطنين وتراجع دور الدولة في كثير من المجالات الحياتية مما يندرج بانفجار اجتماعي لا تحمد عقباه.

وعليه، فان الحكومة مطالبة بالاسراع باتخاذ نهج سياسي واقتصادي تموي والتوجه نحو الانتاج من خلال ايجاد مشاريع انتاجية وفك التبعية مع المؤسسات الراسمالية الاجنبية وعلى راسها صندوق النقد الدولي وتشجيع الاستثمار واشراك المواطن

في صناعة القرار وذلك من خلال انتخابات برلمانية حرة ونزيهة تعكس حرية و ارادة الشعب وذلك للوصول الى حكومة برلمانية تضع البلاد على

اعتاب مرحلة جديدة في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي، والتصدي للمؤامرات التي تحاك ضد الاردن وفلسطين ومعالجة مشكلة

نقابة العاملين في البلديات؛ ننتظر قرارا من الحكومة.. وسنعود للاعتصام في حال عدم تنفيذ المطالب

الناظمة لها، فيما سيتم النظر بمسودات انظمة التكافل والاسكان الموجودة حاليا وتم التنسيب فيها من قبل لجان سابقة من البلديات.

واتفق الطرفان على ان يحال موضوع صندوق الادخار الى شركة متخصصة بالدراسات الاكتوارية لوضع التوصيات المناسبة بهذا الشأن والالتزام بشروط عامة تنظم عملية استثمار امواله.

تعهدت فيها بوضع تعليمات وتعديل الأنظمة اللازمة ورصد المخصصات لتنفيذ المطالب المالية على ميزانيات ٢٠١٩.

ونصت مذكرة التفاهم على تعويض دوام يوم السبت بباقي أيام الأسبوع وفق آلية تحفظ حقوق المواطنين والبلديات والعاملين، إلى جانب قيام المجالس البلدية باصدار قرارات تتضمن موافقتها بشكل أولي على بنود المذكرة لئتم المصادقة عليها من قبل الوزارة. ودراسة التوصيات المقدمة بهذا الخصوص واعادة النظر بالتعليمات

الخاصة بصرف تلك العلاوة كبادرة حسن نوايا بين الطرفين، مشيرا إلى أن العاملين في البلديات سيعودون مجددا للاعتصام في حال عدم تنفيذ تلك المطالب.

ولفت إلى أن الوزارة أظهرت جدية في تحقيق المطالب، لكن الاتحاد يخشى من مماطلة وزارة المالية في ادراج المطالب في الموازنة.

وكانت وزارة الادارة المحلية وقعت مذكرة تفاهم مع العاملين في البلديات

الاهالي - قال رئيس اتحاد النقابات المستقلة للعاملين في البلديات، أحمد السعدي، إن الاتحاد ما زال ينتظر قرار الحكومة حول علاوة العمل البلدي.

وأضاف السعدي إن البلديات مطالبة بادراج تلك العلاوة في موازنتها للعام المقبل تمهيدا لصرفها للعاملين في البلديات بموجب الاتفاق الموقع مع الوزارة، تماما كما أن الوزارة مطالبة باصدار التعليمات



د. سليمان صويص / الرئيس السابق للجمعية الاردنية لحقوق الانسان

من الذي يدمر البلاد



في قضايا الفساد الكبيرة والكثيرة المعروفة جيداً.... هل يُساعد ذلك كله على

حماية البلاد، أم انه يُسرّع في تدميرها ؟ ! هل استمرار التمسك بإتفاقية الغاز مع العدو الصهيوني، بالرغم من مطالبة مجلس النواب بإلغائها - هذه الإتفاقية التي نُشرت تفاصيلها قبل شهرين والتي تحمل كل مواصفات «الخيانة العظمى» لمصالح الوطن والشعب... هل هذا يحمي الأردن أم يُشكّل معولاً إضافياً لتدميره وتدمير مستقبله ومستقبل أجياله القادمة ؟

هل المضي في سياسة تكميم الأفواه ومعاقبة كل مواطن يجهر برأي مخالف للسياسات الحكومية واستمرار تسويق هذه السياسات عبر وسائل الإعلام، بعيداً عن أبسط مقتضيات الشفافية، وكأن «ليس بالإمكان أبدع مما كان»، تُساعد على نشر الحقائق وفهم واقع البلاد على حقيقته، أم أنها «أفضل طريقة» لجرّ البلاد والعباد إلى أجواء الإحتقان والتشكيك والتماس المعلومات حول وضع البلاد ممن هبّ ودبّ ونشر البلبلة والإشاعات إلخ.؟

تسعى أحزاب المعارضة وقوى الحركات الجماهيرية والسياسية وقوى المجتمع المختلفة من خلال مطالبها، وإلحاحها على على هذه المطالب، ونضالها المتواصل من أجلها إلى حماية الوطن وضمان تطوره، ووضعه على طريق المستقبل الآمن والمستقرّ. بالمقابل، تهدد السياسات الحكومية أمن واستقرار البلاد وربما ستقودها إلى التدمير. لا سمح الله - ؛ لأن المثل يقول «لا تسلم الجرّة دائماً من الكسر». وإذا كان المسؤولون يرون غير ذلك... فليتفضلوا وليجيئوا على أسئلتنا وتساؤلاتنا المذكورة أعلاه، بدل التخفي وراء الصمت أو القمع !

يتسع المجال هنا لمناقشتها، ولا تهمنا، على أية حال، في السياق الذي نخوض فيه.

والحال، وعلى افتراض أن تلك المعارضات المسلحة هي التي قادت إلى تدمير بلدانها، فإننا في حالتنا الأردنية نستطيع القول ونحن مسلّحين بالأدلة والبراهين بأن العكس هو الذي يجري : أحزاب المعارضة والقوى الجماهيرية والحركات السياسية والشبابية والجماهير العريضة المتدمرة هي التي تريد حماية البلاد من الإنهيار والتدمير؛ في حين أن السياسات الحكومية هي التي تقود فعلياً إلى تدمير الوطن. لنُدقّق قليلاً : هل يُساعد تجويف الحياة السياسية وتقزيم دور البرلمان وتهميش الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتطنيشها على مدار عقود، ومواجهة مطالب الشعب بالصدّ والقمع، والزجّ بالمطالبين بالحرية والإصلاح وتغيير النهج - بل وبلقمة العيش - في غياهب السجون... هل يُساعد هذا كله على تقوية البلاد أم على إضعافها ؟ هل يُعزز الثقة بين الحاكم والمحكوم... أم يُعزز فقدانها ؟

هل يُساعد الإصرار على الإستمرار في السياسات الإقتصادية الفاشلة، المرتكزة إلى أوامر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على تحقيق التنمية وحل مشكلات الفقر والبطالة و«تشجيع الإستثمار»، أم هي وصفات مثالية لتدمير أي أفق للتنمية أو معالجة حقيقية للمشكلات المزمنة ؟

هل يُساعد تفريخ المزيد والمزيد من «المؤسسات المستقلة» - وآخرها ما يسمى بـ «المركز الوطني للمناهج» التي تستنزف أموال الخزينة، وعدم التجاوب مع مطالب أحزاب المعارضة المتكررة بإلحاح فيما يتعلق بوقف هدر المال العام وسوء استخدامه وانتهاج مكافحة جادة للفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص، والعمل على استعادة أموال الشعب

تتردّد نعمة، تكون أحياناً صريحة وأحياناً أخرى ضمنية، مفادها أن أحزاب المعارضة وقوى المجتمع المختلفة التي تطالب بتغيير نهج النظام والمباشرة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية...مثل تلك المطالب وما يصاحبها من تحركات واعتصامات جماهيرية لدعمها.. «تهدّد» أمن البلاد، وربما تقود إلى تدميرها. من أجل إعطاء «مصدقية» لمثل هذا الإدعاء، يستشهد أصحاب هذا الرأي بالتدمير الذي أصاب بعض البلدان العربية التي وقعت «ضحية الربيع العربي» (كذا) خلال السنوات الماضية. والمقصود هنا أن إصرار قوى المعارضة على مطالبها سيلحق التدمير بالبلاد !

أولئك الذين يحملون هذه الأفكار، بعضهم يُردّها عن حسن نيّة، لأنه يحكم على ظواهر الأشياء أو لأنه يسمعها في بعض وسائل الإعلام ولا يمحصها بدقة لكي يفرز القمح عن الزوان الذي فيها؛ والبعض الآخر يُردّها عن خبث وبنية التحريض، ويعتبرها جزءاً من حملته الدائمة على أحزاب المعارضة والقوى الإجتماعية التي تقود الحركات الجماهيرية.

هؤلاءهم من نريد مناقشتهم هنا لتنبين من الذي يريد تدمير البلاد حقاً. أولاً، لا بد من التذكير بأن قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية في الأردن لا تحمل السلاح ولا تلجأ إلى القوة أو العنف من أجل تحقيق أهدافها. إنها تخوض نضالها السياسي والمطلبي استناداً إلى وسائل وأساليب سلمية وديمقراطية، بالرغم من جميع القيود «القانونية» والممارسات اللاديمقراطية للسلطات الحاكمة.. نذكر بهذه الحقيقة حتى يُزال أي لبس، ولكي تُدحض باللموس أية مقارنة صريحة أو ضمنية مع «معارضات» مسلّحة في بلدان أخرى كانت سبباً أو ساهمت في تدمير تلك البلدان، بالرغم من كون هذه القضية «إشكالية» ومثيرة للجدل ولا



في الذكرى الـ 26 على كارثة اتفاق اوسلو القيادة الصهيونية تشرع بتنفيذ مخططاتها: «اسرائيل الكبرى»

عزمه السيطرة على غور الاردن والمستوطنات وشمال البحر الميت حال فوزه بالانتخابات. وقال مجلس النقباء في بيان له أن احلام ننتياهو الانتخابية لن تتحول الى حقائق مع صمود الشعب الفلسطيني وخلفه الشعب الاردني والشعوب العربية والإسلامية التي ستتصدى لصفقة القرن.

وأضاف أن الأردن يتحمل مسؤوليات كبيرة في التصدي لهذه الصفقة التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية واستغلال حالة الضعف التي تمر بها الأمة والتي لن تطول. وأشار أن النقابات المهنية تدعم الجهود الرسمية والشعبية الأردنية والعربية والإسلامية للتصدي لصفقة القرن والتي يبدو أن إعلان ننتياهو الاخير هو أحد بنودها. ودعا الشعب الاردني والنقائيين إلى دعم تلك الجهود، كما دعا اتحادات النقابات العربية للتحرك أسوة باتحاد المحامين العرب الذي عقد اجتماعاته في عمان مؤخرا تحت عنوان «متحدون مع التصدي لصفقة القرن» والذي دعا نقابات المحامين العربية للتحرك لمواجهة الصفقة.

الاتحاد الأوروبي: لن نعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل ٦٧

أكد الاتحاد الأوروبي عدم اعترافه بأي تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، بخلاف تلك التي يتفق عليها الطرفان، مشيراً إلى أن وزراء الخارجية الأوروبيين أكدوا على ذلك في أكثر من مناسبة. وأضاف الاتحاد في تصريح صدر عن مكتبه بالقدس أن سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، واستمرارها والإجراءات المتخذة في هذا السياق، تقوض حل الدولتين واحتمالات السلام الدائم.

ويأتي الموقف الأوروبي رداً على إعلان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين ننتياهو أنه سيفرض السيادة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، في حال إعادة انتخابه.



الفلسطينية، والدول العربية للتصدي الجدي من أجل مقاومة هذه المخاطر الجمة التي باتت تهدد وجود الدول العربية نفسها!!!

ارشيدات: تصريحات ننتياهو إعلان حرب وعلى الحكومة الرد بطرد السفير الصهيوني من عمان وإلغاء اتفاقية الغاز ووادي عربة فوراً

طالب نقيب المحامين الأردنيين مازن ارشيدات الحكومة الأردنية باتخاذ إجراءات عملية للرد على تصريحات رئيس وزراء الكيان الصهيوني ننتياهو بإلغاء اتفاقية الغاز فوراً واستعادة أراضي الباقورة والغمر وإلغاء اتفاقية وادي عربة برمتها. وأضاف ارشيدات أن تصريحات ننتياهو تعتبر إعلان حرب ولا يجوز أن تبقى الحكومة الأردنية ملزمة وتطبق بنود المعاهدة والعدولم يطبقها ولا يلتزم بها وهناك خروقات واضحة ومسجلة تستوجب إلغاؤها.

وقال إن الحكومة مطالبة أيضاً بطرد السفير الصهيوني من عمان كإجراء أولى والسير بباقي الإجراءات نظراً لما تحمله تلك التصريحات للأمن الوطني الأردني مشيراً إلى أن الحكومات المتعاقبة تعمل على ما نشره بيريز بأن الضفة الغربية لنا والشرقية أيضاً. ولفت إلى أن كلمة غور الأردن مطلقة ولم تقسم الأرض بين الضفة الغربية والشرقية ونعتبر أن تلك التصريحات إعلان حرب تستوجب الرد الفعلي.

النقابات: أحلام «النتن ياهو» لن تتحول لحقائق

استنكرت النقابات المهنية إعلان رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين ننتياهو

تجمعاً لرعي المواشي تضم ٨٧٧٥ فلسطيني حسب الاحصاء المركزي الفلسطيني، تمتد على مساحة ٢٥٠,٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية.

بعد الاعلان اعلاه عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعها في احدى مستوطنات غور الاردن.

كما أعلنت حكومة الاحتلال عن نيتها لسن قانون تتيح بموجبه للمستوطنين الافراد شراء أراضي في الضفة الفلسطينية المحتلة من خلال شركات متخصصة!!!. ومما يزيد من خطورة هذا الامر ان سجل الأراضي ما زال بيد الادارة المدنية لسلطة الاحتلال وهي التي تتحكم به، مما يتيح لها التواطؤ مع المستوطنين في استكمال الاستيلاء على الارض الفلسطينية وسلب المواطنين أملاكهم والمزارعين أراضيهم وتوسيع مشاريع الاستيطان والتهويد.

وعليه فقد طالبت القوى الوطنية الفلسطينية بالعمل فوراً على ما يلي:

١ - استرداد سجل الأراضي من الادارة المدنية لسلطة الاحتلال لسد الطريق على أية اعمال تزوير وتلاعب من شأنها ان تلحق كوارث بالمصالح الوطنية.

٢ - العمل على تشكيل اللجان الشعبية لحماية الاراضي والاملاك الفلسطينية المهدة بالمصادرة والتهويد.

٣ - نقل القضية الفلسطينية الى المحافل السياسية والقضائية الدولية لضمان حقوق الشعب الفلسطيني على أرضه.

فهل يوحد أكثر من هذه البراهين والاسباب التي يجب ان تدفع القيادة

الإهالي - بعد ستة وعشرين عاما على كارثة اتفاق اوسلو، بين القيادة الفلسطينية ودولة الاحتلال تتسارع الوقائع على الارض الفلسطينية والعربية في سبيل تحقيق مشروع اسرائيل الكبرى، التي تضم حسب الرؤيا الصهيونية مناطق وأراضي تتعدى فلسطين المحتلة اصلا الى النيل والفرات وما بينهما. الاردن مستهدف أساسي في هذا النطاق، وعليه فان ما يترتب من مواقف ومهام وطنية كبرى على الدول العربية تتجاوز بمسافات استراتيجية، ما صدر حتى الآن من مواقف بعد اعلان ننتياهو في مؤتمر صحفي عن نيته: - ضم غور الاردن وشمال البحر الميت الى دولة الاحتلال ولإثبات عزم القيادة الصهيونية على مواصلة مشروعها الاستيطاني والاحلالي، فقد أدارت الظهر لكل الإدانات العربية والدولية التي تعرف حجمها ومآلاتها بالخبرة التاريخية وواصلت اجراءاتها غير المسبوقة على الارض الفلسطينية.

أما الخريطة التي عرضها بنيامين ننتياهو في مؤتمره الصحفي الذي اعلن فيه نيته ضم غور الاردن فتوضح ان المنطقة المنوي ضمها تشكل نسبة مهمة من مساحة الضفة الغربية . وفي تفاصيل خطة الضم للأغوار ومناطق شمال البحر الميت فإن الطريق السريع ٨٠ (طريق الون) تظهر باعتبارها منطقة حدود ضم . اما مساحة المنطقة المستهدفة بالضم فهي ١,٢٣٦,٢٧٨ هكتار وتساوي ٢٢,٢٪ من مساحة الضفة الغربية ، يقوم عليها ٣٠ مستوطنة اضافة الى ٢٣ بؤرة استيطانية يسكنها (١٢,٧٧٨) مستوطن وفق الاحصاء المركزي الاسرائيلي لعام ٢٠١٧ ، عدا البؤر الاستيطانية التي سيتم ضمها وعددها ١٨ موقعا غير قانوني تم انشاء ٧ منها في نوفمبر ٢٠١٦ بعد انتخاب الرئيس الامريكي ترامب ، أما الفلسطينيون في الاراضي التي سيتم ضمها او محاصرتها في منطقة أوب المخطط لها ان تبقى تحت سيطرة السلطة الفلسطينية مع طرق الوصول اليها فتضم ١٥ تجمعاً يسكنها ٤٤,١٧٥ فلسطيني كما تشمل ٤٨

في حديث إلى «الحرية» ووسائل إعلام فلسطينية وعربية

حوار: الخروج من أوسلو، واستعادة البرنامج الوطني التوحيدي، وإنهاء الإنقسام، واعتد

- فتح وحماس تتحملان مسؤولية الإنقسام وتداعياته المدمرة، وبيدهما وضع نهاية له، والعودة إلى الوحدة الداخلية
- عدوان إسرائيل على لبنان يندرج في إطار سياستها العدوانية على فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وغيرها من الأرض العربية
- تفجيرات غزة مسألة سياسية بالدرجة الأولى تحتاج إلى معالجات سياسية أهمها إنهاء الإنقسام
- تحملت القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية مسؤولياتها كاملة في الدفع نحو تطوير النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته على أسس ديمقراطية وقواعد الائتلاف الوطني
- حل الدولتين بات خلف الظهر، والدولة الواحدة تعني في الوقت الراهن دولة أبارتهايد وتمييز عنصري على حساب الكيانية الوطنية الفلسطينية
- بيدنا أوراق عديدة للتصدي للهجمة الأميركية لكن قيادة السلطة هي من يحجم عن استعمال هذه الأوراق

يدي طرفي الإنقسام، فتح وحماس.

الصراع بينهما هو صراع على السلطة، في ظل تدخلات عربية وإقليمية. نحن دعونا إلى تطبيق ما توصل إليه الطرفان، بمحض إرادتهما، لإنهاء الإنقسام، وأخرها تظاهرات ١٢/١٠/٢٠١٧، التي أكدنا عليها في الإطار الوطني في القاهرة في ٢٢/١١/٢٠١٧، وتقدمنا، باسم الجبهة، بتطويرات ترسخ إنهاء الإنقسام بالدعوة إلى إجتماع للإطار القيادي الأول، لوضع خطة شاملة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية بالانتخابات الشاملة رئاسية، وتشريعية للمجلسين التشريعي والوطني وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، بما يعزز الموقع القيادي والتمثيلي الإثنائي الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية. التعطيل مصدره الطرفين، كل بأساليبه.

المطلوب أن تستعيد حكومة السلطة الفلسطينية مسؤولياتها وواجباتها في القطاع، وأن نعيد بناء المؤسسات الوطنية بالانتخابات، حيث يكون للمواطن الرأي في الإنحياز لهذا الطرف أو ذاك، ونحول الصراع من صراع على السلطة، إلى صراع برامج وطنية في مواجهة الإحتلال والإستيطان، ولأجل تطوير مسيرة النضال في سبيل العودة وتقرير المصير والإستقلال والخلص الوطني.

■ **اعتراف ترامب بالقدس والجولان ونقل السفارة وتسارع وتيرة بناء المستوطنات واشتداد حصار غزة ووقف المقاصة، كل ذلك لا يعتبر جرس إنذار لكل المكون الفلسطيني والقوى الفلسطينية الحية بأن القضية في خطر؟ وأن الانجازات الوطنية التي حققتها الثورة الفلسطينية تتبدد؟ لماذا تلك اللامبالاة التي تحيط بالوسط الفلسطيني المسؤول والقيادي بالعموم؟!**

■ لا يمكن ولا يجب أن نضع القوى الوطنية كافة في وعاء واحد، حين نتحدث عن الموقف من صفقة ترامب - نتياهو، المسماة زوراً «صفقة القرن»، فالجبهة الديمقراطية أدركت منذ اللحظة الأولى خطورة «الصفقة».

دعونا إلى الرد على «الصفقة» بسياسة عملية ميدانية بعيداً عن الرفض والمعارضة اللفظية والكلامية المجانية، وترجمنا موقفنا في قرارات تبنها المجلس المركزي والمجلس



وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس ديمقراطية بالتمثيل النسبي الكامل لضمان الشراكة والوحدة الوطنية وفي إطار البرنامج الوطني، وطي صفقة أوسلو، واعتماد خيار المقاومة الشاملة، وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير (الدورة ٢٧، ٢٨) والوطني (الدورة ٢٢) وتولي حكومة السلطة مسؤولياتها إزاء شعبنا في القطاع، والفصل بين بندقية الأمن الداخلي، وبندقية المقاومة. في إطار غرفة عمليات مشتركة، تؤمن أفضل الصيغ للدفاع عن القطاع، ودعم صمود شعبه وأهله، بحيث تستعيد الحركة الشعبية وحدتها في إستراتيجية كفاحية وطنية موحدة.

■ **شاركتم في الجبهة الديمقراطية في جميع جولات المصالحة وكنتم مطلعين عليها، ما بين اتفاق ٢٠١١ ل ٢٠١٧ كثير من الأمل تلاه خيبة أمل وقعت على شعبنا الفلسطيني خصوصاً سكان غزة الذين يعانون الولايات من الإنقسام والحصار الإسرائيلي معاً، كيف بالإمكان الخروج من عنق الزجاجة والخروج من تلك الحالة المزرية؟**

■ لسنا أمام أحجية، بل نحن أمام واقع سياسي، شخصناه أكثر من مرة. وعالجناه في العديد من أديباتنا وتقاريرنا. وساهمنا بشكل بارز في وضع الإقتراحات والمشاريع والحلول والآليات لإنهاء الإنقسام. وأكدنا مرة أخرى، أن المشكلة هي لدى طرفي الإنقسام، وأن الحل هو بين

■ **تداعيات عملية حزب الله في شمال فلسطين المحتلة، وهل ستوقف النشاط العسكري الإسرائيلي جواً الذي يستهدف لبنان وسورية ومقار إيرانية حسب زعم الاحتلال؟**

■ الأعمال العدوانية الإسرائيلية، بل هي جزء من إستراتيجية دولة الاحتلال التي تقوم على مطامع غير مشروعة في فلسطين ومصر ولبنان وسوريا والأردن، وغيرها من الأقطار العربية. لذلك نرى أن ما جرى في لبنان من تصعيد إسرائيلي يندرج في هذا السياق، وهو تصعيد تمارسه دولة الاحتلال بشكل يومي، وبأساليب مختلفة، في أراضيها المحتلة، في الضفة والقدس وقطاع غزة. لذلك لا نتوقع أن يتوقف النشاط الإسرائيلي العدواني، لا في لبنان، ولا في سوريا، ولا في - طبعاً - في فلسطين، ما يتوجب على قوى المقاومة، ونحن في الجبهة الديمقراطية طرف رئيس فيها، وفي غرفة العمليات المشتركة في قطاع غزة، أن تطور إستراتيجيتها الدفاعية، خاصة الإستراتيجية الدفاعية عن قطاع غزة المحاصر، عبر تعزيز صموده السياسي والإجتماعي.

■ **كيف تقرأون تفجيرات غزة بعيداً عن الجهة التي تبنت وخرج منها الانتحاريان؟ وكيف لنا أن نحسن جبهتنا الداخلية بعد هذه العملية المدانة، والوقوف عند أسبابها؟!**

■ تفجيرات غزة مسألة سياسية بالدرجة الأولى. توضح إلى أي مدى تقتصر «سلطة الأمر الواقع» في ظل الإنقسام (حماس) إلى إستراتيجية سياسية جامعة، وتوضح كذلك أن المنظومة الأمنية القائمة في القطاع، في ظل الإنقسام، أيضاً منظومة هشّة. وإلا كيف نفسر الإختراق الأمني الذي أدى إلى ما أدى إليه. مرتكبو جريمة التفجير كانوا في أحد الفصائل الإسلامية، وكانوا يتسترون بالدين. وشكلوا إطاراً تنظيمياً خاصاً بهم. ما يدل، كما قلت، على خلل كبير في الإستراتيجية السياسية، وخلل كبير في المنظومة الأمنية. وما دمنا في ظل الإنقسام فإن الصف الوطني سيبقى معرضاً للإختراق السياسي الإقليمي والإسرائيلي، والمنظومة الأمنية ستبقى معرضة للإختراق. الحل في إنهاء الإنقسام،



ماد كل أشكال المقاومة، هو الذي يوفر لنا القدرة على مجابهة المشروع الأميركي الإسرائيلي

الانتخابات مجدداً؟ لماذا لا يعمل اليسار بجانب القوى الأخرى إلى جلب الجمهور للشارع للمطالبة بتنفيذ المصالحة طالما لا يوجد أذان صاغية لكل المبادرات التي طرحت على المتخاصمين؟

■ لا يمكن أن نضع اللوم، في حالة الانقسام وتداعياتها المدمرة، لا على قوى اليسار، وعلى جماهير شعبنا. فقوى اليسار قدمت كل ما لديها من أفكار ومشاريع حلول وضغط سياسي، في الشارع وفي المؤسسة، فضلاً عن أن قوى اليسار، كما تعلمون، ليست مؤطرة في أطر تكفل لها توحيد نشاطاتها أو تنسيقها.

أما جماهيرنا، مثلها مثل قوى اليسار، فهي تناضل على أكثر من جبهة: جبهة الإحتلال، وجبهة الإستيطان، وجبهة القضايا الحياتية في الضفة في ظل تقليص الرواتب، وجبهة البطالة والجوع ومقاومة الحصار في قطاع غزة، فضلاً عن النضال على جهة مقاومة الانقسام، والدعوة لإنهائه، أي أن شعبنا يواجه ثلاث سلطات: سلطة الإحتلال، والسلطة الفلسطينية في الضفة وسلطة الأمر الواقع في غزة. في ظل افتقاره إلى عناصر الدعم، وآليات التأطير الوطني الجامع، في مؤسسات نقابية ومجتمعية خارج إطار الإنحياز الفئوي والحزبي، وفي ظل غياب المؤسسة الوطنية، وإفراغها من مضمونها بقرار واع من قبل قيادة السلطة، كما هو حال اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني. لذا نرى أن تيارات وقيادات داخل فتح تدافع عن الحركة وتحمل حماس المسؤولية، كذلك نرى أن تيارات داخل حماس تفعل الأمر ذاته. وكلنا يذكر تجربة «شباب بدنا نعيش» في قطاع غزة، كيف تعرضوا للقمع والسجن والتعذيب والملاحقة الأمنية، والأمر نفسه تكرر في الضفة مع الموظفين العموميين، ومعلمي المدارس، والمتضررين من قانون الضمان الإجتماعي. لذلك نعتقد أن كرة إنهاء الانقسام ليست في ملعب اليسار وقواه، وليست في ملعب الحركة الجماهيرية، بل هي في ملعب طريفة الانقسام فتح وحماس، وهذا ما أسهبنا في شرحه في مكان سابق من هذه المقابلة، وبوضوح ملموس لولا مبادرات القوى اليسارية الديمقراطية والتقدمية والوطنية الوحدوية لما أمكن إنجاز البرامج الخمسة للوحدة الوطنية الشاملة للإجماع الوطني، وبرامج الإجماع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة وغزة ورام الله، وإنشاء الإطار الوطني المؤقت لمنظمة التحرير في آذار/ مارس ٢٠٠٥ في القاهرة، ووثيقة (برنامج الوفاق الوطني في غزة (حزيران ٢٠٠٦)، وبرامج تصحيح وتصويب أوضاع منظمة التحرير وإنهاء الانقسام، (المجلسان المركزيان ٢٠١٥، ٢٠١٨، وقرارات المجلس الوطني نيسان/ أيار ٢٠١٨)

الفلسطينيين العرب، بل زادهم تهميشاً، وجعل من إسرائيل دولة اليهود في العالم، فيرفض واضح وصريح للحقوق الوطنية. الدولة الواحدة، في ظل موازين القوى الحالية معناه قيام دولة أبارتهايد، وتمييز عنصري، وتحويل ملايين الفلسطينيين إلى مجتمع مهمش وشطب الكيانية الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين مقابل فتح الأبواب مشرعة أمام غزو يهود العالم لأرضنا ووطننا. في ظل موازين القوى، على الصعيد الفلسطيني، والعربي والدولي، مازال المشروع الوطني الثوري الواقعي، الدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود ٤ حزيران وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة، هو البرنامج القابل للتحقيق، والذي يستند إلى قرارات المؤسسة الوطنية، في المجلس الوطني، وإلى الشرعية الدولية وقوانينها الدولية. وبالتالي علينا أن نتمسك بهذه الشرعية باعتبارها عناصر القوة بين أيدينا، وعدم الإنجرار إلى حلول وهمية لا تملك عناصر الحياة والتقدم إلى الأمام بقدر ما تساهم في إحداث بلبلة في الحالة الوطنية الفلسطينية وتشتت الجهد، وزرع الأوهام وتبيد النضالات والقوى.

الخروج من أوسلو، واستعادة البرنامج الوطني التوحيدي، وإنهاء الانقسام، وإعتماد كل أشكال المقاومة، هو الذي يوفر لنا القدرة على مجابهة المشروع الأميركي الإسرائيلي، وإستقطاب الدعم العربي الشعبي والرسمي، والدعم الدولي، في روسيا الإتحادية، والصين، والإتحاد الأوروبي، والهند، وغيرها من دول العالم وفي مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة لاهاي الدولية التي مازالت تعترف لشعبنا بحقه في الخلاص من الإحتلال والإستيطان وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود ٤ حزيران/ يونيو ٦٧.

■ في ظل استمرار الانقسام بين فتح وحماس واستفراء كل منهما بجزء من الوطن وبقاءنا في الدوامة للعام الثالث عشر، الصراع السلطوي بين الحركتين الذي دمر كل إنجاز وطني وأتاح لترامب ولنتنياهو للتساق معاً ضد قضيتنا التي بدأوا بتهديتها بأريحية بما أن الفلسطينيين (منشغلين) داخلها في تصفية بعضهم البعض وتسجيل مواقف على بعضهم البعض، تلك الحالة متى تنتهي؟ وأين دور اليسار وفصائل اليسار من القيام بوقفه تقاد من خلالها الجماهير الفلسطينية لفرض التوافق الاجباري على الحركتين في الضفة وغزة والقدس وحتى الشتات؟ أليس من الواجب نزول شعبنا الفلسطيني في أماكن تواجدته للشارع من أجل الضغط على المتخاصمين لإنهاء هذا الصراع الذي يدفع ثمنه شعبنا وشبابه وأجياله، ناهيك عن ما يحققه الإحتلال من ذلك، والذهاب إلى

الوطني. لكن هذه القرارات ما زالت معطلة منذ آذار/ مارس ٢٠١٥ حتى يومنا، بسبب سياسة المماطلة والباب الدوار التي تتبعها قيادة السلطة، عبر إحالة القرارات إلى لجان للدراسة ووضع الآليات دون خطوة واحدة إلى الأمام. نحن دعونا إلى تطبيق فوري للقرارات التي لا تحتاج إلى خطط وآليات، كسحب الإعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق مع وكالة المخابرات الأميركية، وإسترداد سجل السكان وسجل الأراضي من إدارة الإحتلال، ونقل القضية إلى الأمم المتحدة، بطلب العضوية العاملة لدولة فلسطين، والحماية الدولية لشعبنا وأرضنا، والدعوة لمؤتمر دولي للمسألة الفلسطينية بموجب قرارات الشرعية الدولية، ورعاية الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن، التي تكفل لشعبنا حقوقه. هذا كله بيد قيادة السلطة، التي يبدها زمام القرار، وما زالت تعطل هذه القرارات حتى اللحظة. سنواصل التحرك والنضال والضغط لأجل تنفيذ هذه القرارات، عبر دورنا في المؤسسة الوطنية وفي الحركة الشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني.

■ مطالبات عدة صدرت في الآونة الأخيرة من قيادات حزبية إسرائيلية طالبت بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وآخرها كانت لنتنياهو بأنه قد يتوجه لتطبيق هذا المفهوم! هل هذا يعني أن اليمين الإسرائيلي يكون قد أنهى مشروع حل الدولتين وحتى الدولة الواحدة التي طالب بها البعض والتي لا يمكن لها أن تكون؟ هل ستصبح الضفة الغربية المحتلة روابط قري؟ كيف يمكن مواجهة هذا المشروع في ظل دعم الولايات المتحدة لكل مخططات اليمين الإسرائيلي؟

■ منذ الأساس تم طرح حل الدولتين، من قبل الولايات المتحدة، في مواجهة الحل الوطني، أي العودة وتقرير المصير والاستقلال. وخلف هذه الذريعة أدارت إدارة بوش الابن، وعلى مدى ولايتين، مفاوضات عبثية، وفرت للجانب الإسرائيلي الغطاء السياسي لتوسيع الإستيطان وتعميق تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي والإندماج به. وتكرر الأمر مع إدارة أوباما، خلال الولايتين، دون الوصول إلى نتيجة، بينما سلطات الإحتلال تصنع وقائع ميدانية على الأرض، أما الجانب الفلسطيني المفاوضات، فبقي يراوح مكانه، في رهانه على أن المفاوضات هي الخيار السياسي الوحيد، وهي الطريق إلى الحل. الآن ثبت فشل هذا الخيار، وفشل هذه الإستراتيجية. وبات حل الدولتين بقرار أميركي إسرائيلي، خلف الظهر، ولم يعد موجوداً.

أما الحديث عن الدولة الواحدة، فهو مجرد كلام لا يستقيم مع الواقع الحالي للمؤسسة الصهيونية، خاصة بعد صدور «قانون القومية» الصهيوني العنصري، الذي همش



أهد النمرج

تمدد وتساعد في معدلات البطالة



بيانات وارقام دائرة الاحصاءات العامة الاردنية والمدرجة في تقريرها الشهري الاخير اظهرت وأكدت تواصل واشتداد التوسع في رقم البطالة العامة في الاردن خلال الربع الثاني من هذا العام ٢٠١٩ وتصل الى (١٩,٢٪) قياسا بنسبة بطالة عامة متحققة خلال نفس الفترة (الربع الثاني) من السنة السابقة سنة ٢٠١٨ وبزيادة اخرى لا يستهان بها وبتوسع (٠,٥٪) توزيع النسبة العامة بين الذكور والاناث

وتفاوت معدلات

البطالة بين المحافظات

كما ان بيانات وارقام دائرة الاحصاءات العامة التفصيلية اظهرت تفاوتاً ملحوظاً بين محافظة اخرى لتصل النسبة الاعلى في محافظة مادبا الى حوالي ٢٥,٦٪، فيما تحققت النسبة الادنى البالغة (١٤,٩٪) في محافظة الكرك، وكان التفاوت ولا يزال واضحاً في نسب البطالة في المحافظات الاخرى.

معدل المشاركة الاقتصادية الخام

وخلال الربع الثاني من هذا العام بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية الخام (قوة العمل منسوبة الى مجموع السكان) (٢٢,٧٪) هبوطاً من نسبة سابقة بحدود (٢٤٪) وهي نسبة منخفضة بالتأكيد ومعدل المشاركة الاقتصادية المنفتح

وبلغ هذا المعدل للمشاركة الاقتصادية المنفتح (قوة العمل منسوبة الى عدد السكان ١٥ سنة فأكثر) لتصل الى (٢٤,٦٪). وهذه النسبة توزعت بين (٥٢,٩٪) مقابل (١٤,٥٪) للنساء، اما في الربع الثاني من السنة السابقة سنة ٢٠١٨ فكانت نسبة المشاركة الاقتصادية المنفتح اعلى قليلاً وبتوسع (٢٥,٧٪) توزعت بين (٥٥,٣٪) للذكور ، (١٥,٢٪) للنساء ويلاحظ ان نسبة المشاركة الاقتصادية النسائية المنفتحة بقيت تتأرجح حول نسبة ١٤٪ في معظم الفترات الزمنية السابقة ولا نلتبس اي مؤشرات او دلائل لتحسن نسبة المشاركة الاقتصادية على الاقل في الاجل القصير في اجواء محدودية او حتى غياب توجهات وخطط مضطرده اقتصادية واجتماعية وسياسية في موازاة ذلك ان لم يكن بعكس ذلك الناجم عن مجمل التوجهات والسياسات والتطبيقات الاقتصادية الاردنية في نهج اقتصادي ليبرالي جديد منفتح بدون تخطيط وتوازن.

بيانات وارقام دائرة الاحصاءات العامة الاردنية والمدرجة في تقريرها الشهري الاخير اظهرت وأكدت تواصل واشتداد التوسع في رقم البطالة العامة في الاردن خلال الربع الثاني من هذا العام ٢٠١٩ وتصل الى (١٩,٢٪) قياسا بنسبة بطالة عامة متحققة خلال نفس الفترة (الربع الثاني) من السنة السابقة سنة ٢٠١٨ وبزيادة اخرى لا يستهان بها وبتوسع (٠,٥٪) توزيع النسبة العامة بين الذكور والاناث اشارت الى ان نسبة البطالة العامة المحققة في الربع الثاني من سنة ٢٠١٩ موزعة او توزعت من نسبة بطالة للذكور بحدود (١٧,١٪) ونسبة بطالة للاناث بحدود (٢٧,٢٪)

ارتفاع في نسبة بطالة الذكور

الارتفاع لم يقتصر على نسبة البطالة العامة بل يلاحظ ايضا ان نسبة البطالة بين الذكور ارتفعت مجدداً بحدود (٠,٥٪) من (١٦,١٪) متحققة خلال الربع الثاني من ٢٠١٨ الى (١٧,١٪) متحققة خلال الربع الثاني من سنة ٢٠١٩

وتساعد في نسبة بطالة الاناث

وايضا فان نسبة البطالة بين الاناث ارتفعت من (٢٦,٨٪) متحققة في النصف الثاني من سنة ٢٠١٨ الى نسبة بطالة بحدود (٢٧,٢٪) متحققة خلال الربع الثاني من السنة الحالية سنة ٢٠١٩ اي بارتفاع آخر بحدود (٠,٤٪) نقطة مئوية.

ومعدل بطالة عالي لحملة الشهادات الجامعية

وايضا تواصل الاتجاه المتوسع بمعدل بطالة حملة الشهادات الجامعية "من يحملون مؤهل بكالوريوس فاعلى مقسوما على قوة العمل لنفس المؤهل" لتصل في نهاية الربع الثاني من هذا العام سنة ٢٠١٩، الى مستوى قياسي وخطر وبتوسع (٢٥,٩٪) او باكثر من (ربع) عددهم الكلي!!

ومعدلات بطالة متفاوتة حسب العمر

نسبة البطالة تساعدت بين الشريحة العمرية (١٥ - ١٩) سنة لتصل الى (٤٦,٢٪)، فيما تصل النسبة بين الشريحة العمرية (٢٠ - ٢٤) سنة الى

كمال هناعين

الديمقراطية هي المخرج الوحيد



بدأ التراجع عن الديمقراطية بالاردن منذ منتصف التسعينات، بضعة أعوام فقط أعقبت رفع الاحكام العرفية عاشت بها البلاد حالة من الديمقراطية الوليدة، تتوجت بانتخابات نيابية حرة ونزيهة وافرزت برلماناً حقيقياً ممثلاً للقاعدة الشعبية ويعكس تنوعها على مختلف أشكاله.

ولكن السلطة التنفيذية استعادت الامسك بخيوط العملية السياسية، وبدأت تتدخل بمجريات الانتخابات النيابية حتى أفرزت برلماناً مدجناً وعلى مقاس أجهزة الدولة، مع الحفاظ على عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من النواب الذين يملكون صوتاً حراً وغير مؤثر بهدف اضعاف طابع التنوع على مؤسسة غالبيتها محسوبة على أجهزة الدولة المختلفة.

عودة مؤقتة ومحدودة للديمقراطية مطلع الربيع العربي عام ٢٠١١ ما لبثت أن أنتهت، وكان عنوانها الاصلاح السياسي كاستجابة (تكتيكية) للعاصفة التي اجتاحت العالم العربي.

وماذا بعد؟

الأزمة تمسك برقبة الدولة، فهي الوحيدة التي تمسك بكل شيء، وهي صاحبة القرار المطلق، وهي العاجزة عن الخروج من حالة الحصار السياسي الاقليمي ومن الأزمة الاقتصادية الآخذة بالتفاقم، والأهم أنها هي الدولة ذاتها العاجزة عن محاربة الفساد لأنه (أقوى منها)، فهو فساد مؤسس، وهو بشكل أو بآخر يعد شكلاً من أشكال تقاسم المصالح..

وماذا بعد؟

دخول البلاد للأزمة العامة، وقد تكون مقدمتها الجدية هي أزمة المعلمين، حيث كان من الواضح والجلي، عجز الحكومة عن المبادرة أو التفاعل الايجابي مع الحدث، وعجز أجهزة الدولة عن اضعاف الاضراب بالطرق التقليدية التي تعتمد على مجموعة مخبرين ومحطات فضائية وبعض الأبواق التي تملكها هنا وهناك، وهذا يدل على طبيعة تقدير حجم الحدث، وكيف تنظر له دولة من المفترض أن تكون مظلة للجميع، ولكن العجز بدأ واضحاً وجلياً.

تدرك الدولة العميقة بأن العودة للاصلاح السياسي، في ظل علاقة شبه معدومة مع الحلفاء العرب التقليديين، وفي ظل انكشاف جزء كبير من الغطاء الأمريكي، وفي ظل عملية الضغط الاقتصادي الذي تتعرض له البلاد، في ظل كل هذا تكون الدولة قد فقدت القدرة على ادارة العملية السياسية، وأي تراجع عن الانفراد بإدارة الدولة يعني تراجعاً لا يمكن الرجوع عنه كما بالسابق، وبالتالي فهو اصلاح يؤدي الى تغيير نوعي ودائم، واعتقد أن ادارة الدولة آثرت الاستمرار باحتكار العملية السياسية رغم عجزها... وهذا أخطر ما يمكن أن يلجأ له نظام سياسي مأزوم.

تعزية مواساة

يشارك الرفاق اعضاء الحزب رفيقنا عصام خلف

عضو لجنة فرع اربد

وعضو المكتب التنفيذي لرابطة الشباب الديمقراطي الاردني رشاد

احزانه بوفاة شقيقه المرحوم خلف احمد الصعابنة

متمنين للرفيق وعائلته العمر المديد

ولا اراكم الله مكروها في عزيز



طلاب وباحثات

الاهالي - واصل طلبة الطب العائدون من السودان اعتصامهم المفتوح والمبيت أمام مبنى وزارة التعليم العالي احتجاجاً على عدم الالتزام بقرار مجلس التعليم العالي لاحتساب رسوم نصف الموازي لهم.

وقال الطلبة إن الأجهزة الأمنية أفرجت عن 23 منهم بعد احتجازهم لساعات بالمركز الأمني في محاولة لتفريقهم وفض اعتصامهم. وأضافوا إن الأجهزة الأمنية قامت بحجز هوياتهم الشخصية وأجهزة الهاتف الخليوي لمنع تصوير اعتقال الطلبة، فيما جرى إعادة الهويات لهم الخميس. وشددوا على أنهم مستمرين بالاعتصام والمبيت أمام مبنى الوزارة لحين الاستجابة إلى مطالبهم نظراً لقرب انتهاء مدة التسجيل لدى الجامعات الحكومية.

- أظهر التقرير الاحصائي لنتائج القبول الموحد ارتفاع عدد الطلبة المصنفة طلباتهم "سوء اختيار" وتزيد معدلاتهم عن 90%، الى 2331 طالبا للعام الحالي مقابل 960 طالبا العام الماضي.

ووصل عدد الطلبة الذين حصلوا على معدلات 95 وأكثر ولم يقبلوا في الجامعات الى 289 طالبا، مقابل 12 طالبا العام الماضي. وبلغ عدد التخصصات التي كان معدل القبول التنافسي فيها مساوياً للحد الأدنى المطلوب (65) تخصصاً موزعة على النحو الآتي:

عدد التخصصات التي حصلت على الحد الأدنى لمعدل القبول التنافسي (65%) هي (48) تخصصاً. عدد التخصصات التي حصلت على الحد الأدنى لمعدل القبول التنافسي (75%) هي (3) تخصصات. عدد التخصصات التي حصلت على الحد الأدنى لمعدل القبول التنافسي (80%) هي (14) تخصصاً.

بلغ عدد التخصصات التي ارتفع معدل القبول التنافسي فيها عام (2019/2020) عن العام (2018/2019) بواقع من (7-5) علامات هي (13) تخصص كحد أقصى.

بلغ عدد التخصصات التي انخفض معدل القبول التنافسي فيها عام (2019/2020) عن العام (2018/2020) بواقع عشر إلى (6,13) علامة هي (190) تخصص.

- في ظل تواصل اضراب المعلمين للاسبوع الثاني وامتناع الاهالي من ارسال الطلبة للمدارس، تم الاعلان عن ترخيص اول شركة متخصصة بنقل طلبة المدارس ستقدم خدماتها في بعض مناطق محافظة العاصمة وفي منطقة الجامعة الاردنية وناحور ومرج الحمام وبيادر وادي السير.

وقالت الناطق الإعلامي باسم هيئة تنظيم قطاع النقل الدكتور عبلة الوشاح، إنه تم ترخيص الشركة بموجب موافقة مجلس إدارة الهيئة وحسب النظام الخاص، حيث ستقوم الهيئة وبالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بتقديم التسهيلات اللازمة للشركة مقدمة الخدمة من خلال مديريات التربية والتعليم في المناطق المشمولة بالخدمة من أجل التعميم على الطلبة الراغبين بالتسجيل والاستفادة منها.

وبينت أن الهيئة بصدد اصدار ترخيص لشركتين لتقديم خدمة نقل الطلبة في محافظة الزرقاء لخدمة منطقة البتراوي، واخرى في محافظة العاصمة لخدمة منطقة طبربور، كما منحت لجنة الطلبات المشكلة لغايات دراسة طلبات ترخيص مقدمي خدمات النقل المدرسي للمؤسسات التعليمية ومواصفات وشروط وسائط النقل، 26 موافقة مبدئية ليصار إلى عرضها

على مجلس إدارة الهيئة.

- بات من المتوقع أن قانوني التعليم العالي والجامعات الأردنية سيصدران في العدد القادم من الجريدة الرسمية بعد صدور الإرادة الملكية بالموافقة عليهما، وبحسب التعديلات الجديدة فإن تغييرات ستشمل مجالس أمناء الجامعات الرسمية كما و سيتم إجراء تشكيلات على الإدارات بعد الضجة التي اثيرت حول تعيينات مخالفة للشروط في بعض الجامعات، وتهديد الهيئات الادارية والتدريسية بتقديم استقالاتهم.

- اعلن اتحاد طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا انه وبعد التواصل المستمر لاتحاد الطلبة بهيئته الإدارية والعامه مع ادارة الجامعة فقد تم التوصل للموافقة على إتاحة عملية تأجيل الرسوم للطلبة للفصل الدراسي الأول، وذلك على أن تكون الشروط كالتالي:

- أن لا يزيد مجموع الذمم ورسوم الفصل عن 1500 دينار لطلبة الطب وطب الأسنان وكلية الصيدلة (للبرنامج الموازي)، وأن لا يزيد مجموع الذمم ورسوم الفصل عن 1300 دينار لطلبة البرنامج الموازي من التخصصات الأخرى ، ولطلبة التنافس أن يكون مجموع الذمم السابقة ورسوم الفصل دون 800 دينار. وتأتي هذه الخطوة في ظل اتساع عدد الطلبة الذين لا يستطيعون دفع الرسوم الدراسية بسبب ارتفاع الرسوم وعدم استطاعتهم الحصول على منح دراسية، نامل ان تنتهي معاناة الطلبة بايجاد حلول دائمة وتذليل العوائق المادية التي تحول دون اكمال الطلبة لدراساتهم وفق نظام يضمن العدالة والمساواة للجميع

غالبية العاملين في الأردن فقراء

الى جانب ذلك، فإن أعداد المعلمين والمعلمات المشتركين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يبلغ 102 ألف موظف وموظفة ثلثهم نساء، بواقع 69 ألف موظفة مقابل 33 ألف موظف.

كذلك أشار التقرير أن معدل أجور العاملين الأردنيين في التعليم يبلغ 521 ديناراً شهرياً، موزعة بين النساء 416 ديناراً والرجال 741 ديناراً.

يبلغ 100 دينار للفرد شهرياً، واستخدمه صندوق المعونة الوطنية في رسم سياساته لتحديد الأسر الفقيرة، وبذلك يكون خط الفقر للأسرة المعيارية البالغة خمسة افراد في الأردن 500 دينار شهرياً.

وأشار التقرير أن ما يقارب 30% من العاملين تبلغ أجورهم الشهرية 300 دينار فما دون.

يضاف الى ذلك، أن نسبة العاملين الذين تزيد أجورهم الشهرية عن 1000 دينار شهرياً بلغت 7,6% فقط.

الاهالي - ما يقارب نصف العاملين في الأردن أجورهم الشهرية تبلغ 400 دينار فما دون، حيث أشارت احصائيات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2018 أن 44,7% من العاملين المنظمين المسجلين في المؤسسة يحصلون على أجور شهرية تبلغ 400 دينار فما دون.

يأتي ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة قبل اسبوعين بشكل غير رسمي مؤشر خط الفقر والذي



اختلالات اقتصادية: محلية وخارجية

التجارة مع معظم الاقطار الاوروبية والنامية، والتي تأثرت سلبا ايضا نتيجة التوجه البريطاني للخروج من عضوية الاتحاد الاوروبي، وتعثروا عدم تحقق ذلك وتفاوت المواقف حول شروطه التي تواصلت منذ حزيران سنة ٢٠١٦ وحتى الآن.

مطالب في الاقتصاد الاميركي

استمر وتزايد العجز في الموازنة الاميركية ليصل رقمه الى حوالي (٨٧٠) مليار دولار خلال الاشهر العشرة الاولى من السنة المالية الاميركية متأثرا ذلك بزيادة الانفاق العسكري الى (٧٦٠) مليار دولار وتدني الإيراد العام نتيجة تخفيض الضريبة غير المسبوق على الشركات والاثرياء من (٢٧٪) الى (٢١٪) وليكون من تداعيات ذلك تورم حجم الدين العام الاميركي (المديونية) الى (٢٢) تريليون دولار متوقع استمرار ارتفاعه.

هجمة رفع معدلات الرسوم بنسب عالية على المستوردات الاميركية وخاصة من الصين لم يؤدي الى تخفيض رقم العجز في الميزان التجاري الاميركي، بل العكس نجم عنه بداية ارتفاع في اسعار المستهلكين وانخفاض في حجم تجارة التجزئة الداخلية، وهبوط في عدد الوظائف الجديدة، وللشهر السابع على التوالي.

وتراجع وانكماش في الاقتصاد البريطاني

في نسبة الناتج المحلي

يحيط بالاقتصاد البريطاني سلسلة من التراجعات والاختلالات الاقتصادية التي اشتدت وتفاقت اكثر خلال السنة الحالية، ومن ذلك وفي مقدمة ذلك تحقق تراجع في رقم الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٠,٢٪) في الربع الثاني مقابل نمو بنسبة (٠,٥٪) في الربع الاول.

وانكماش في قطاعاته الجزئية

في الربع الثاني سنة ٢٠١٩ انكمش قطاع الانتاج البريطاني بنسبة (١,٤٪) في اعلى تراجع له منذ سنة ٢٠١٢، كما تراجعت ايضا اعمال التصنيع بنسبة (٢,٣٪) وتباطؤ قطاع انتاج السيارات، فيما امتد التراجع ايضا الى قطاع الانشاءات والبناء بنسبة (١,٣٪).

انتقال شركات الى الخارج

ومنذ استفتاء سنة ٢٠١٦ خرج من السوق البريطاني ما يقارب (١٠٠) مائة شركة الى هولندا، فيما تفكر بذلك حاليا (٣٢٥) شركة اخرى، ومنها وكالة بلومبرغ المالية الكبرى، ليساهم ذلك في تحسن ونمو جوانب رئيسية في الاقتصاد الهولندي!!

وانخفاض في سعر صرف الجنيه الاسترليني

واستمرارا لهبوط سابق تحقق منذ بداية شهر آب الحالي سنة ٢٠١٩ هبوط ملحوظ في سعر صرف الجنيه الاسترليني بنسبة (٣,٧٪) مقابل الدولار والى ما دون سقف (١,٢٠) دولار مقابلها وليس مفاجئا بداية حدوث مسار تصاعدي في اسعار المواد الاستهلاكية المستوردة، وخاصة اسعار المواد الغذائية.

تتمثل في تركيز التصدير الصناعي في بعض القطاعات وبعض الصناعات (القطاع التعديني وفي شركات محدودة منه) وايضا تضعف اهمية او قوة صادرات اردنية عندما يتركز اكثر من نصفها في (٥) اسواق تقليدية هي الهند والسعودية والولايات المتحدة والعراق وفلسطين واتسامها بتقلبات كبيرة في الحجم والقيمة ومكان التصدير والغرض منه.

لقاء وحوار نيابي اردني سوري

تقديرها منها لأهمية ومحورية وضرورة تمتين العلاقات الاردنية السورية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية استضافت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاردني القائم باعمال السفارة السورية في الاردن السيد شفيق دبوب ووفد سوري زائر مرافق له.

وخلال اللقاء اكد الدكتور نضال الطعاني رئيس لجنة الشؤون الخارجية الاردنية على اهمية العلاقات السياسية والاقتصادية التي ربطت تاريخيا بين القطرين الشقيقين المتجاورين، وضرورة العمل على استمرارها وتطويرها، وتفعيل وتشغيل اللجان الثنائية القائمة في توجه لحل المسائل العالقة بما في ذلك معالجة اشكالية الرسوم العالية المفروضة على الشاحنات الاردنية، وملف المياه، وانهاء مسألة المعتقلين الاردنيين في سوريا وعودتهم الى البلاد من خلال التعاون المشترك بين وزارتي الخارجية الاردنية والسورية.

من جهته شدد القائم بالاعمال السوري على محورية تفعيل وتشغيل اعمال ومهام اللجان المشتركة ولمصلحة البلدين، وتوسيع تبادل الزيارات كما اعرب عن تطلعه لإزالة اي عقبات او معيقات عن طريق اعادتها الى ما كانت عليه اوافضل، وايضا اهمية تشكيل لجان مشتركة لمتابعة وانهاء ملف اللاجئين السوريين الى الاردن الذي شكل ضغطا كبيرا على بنيته التحتية ومياهه وفروع الطاقة فيه مؤكدا ان سوريا اتخذت وستتخذ كل الاجراءات الضرورية لعودتهم الى سوريا ودعا الى ازالة اي معيقات اجرائية وشرطية للتبادل التجاري والصناعي.

في الختام أشاد القائم بالاعمال السوري بالعلاقات القائمة بين البرلمانين السوري والاردني موجها الدعوة الى مجلس النواب الاردني وخاصة لجنته الخارجية، لزيارة سوريا لمناقشة ومتابعة تعزيز ومعالجة كافة القضايا العالقة ولتعميق وتوسيع علاقات التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي.

تناقضات واختلالات وازمات رأسمالية

تعمقت وتوسعت مؤخرا تناقضات واختلالات وازمات رأسمالية متعددة الجوانب داخل معظم الاقتصاديات الرأسمالية من جهة، ومن جهة اخرى على مستوى وطبيعة العلاقات الدولية السائدة والمتوقعة، والتي أشعلتها اكثر مجمل التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لإدارة ترامب اليمينية الانعزالية المعلنة على اكثر من صعيد، وخاصة اطلاق موجة متصاعدة ومتواصلة من العقوبات هنا وهناك ومن الزيادة في معدلات الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مع الصين، وايضا على

الاهالي - أحمد النمري

تواصل الاتجاه الهبوطي في اسعار الاسهم المتداولة في بورصة عمان وبتسارع لينخفض رقم المؤشر السعري الى مادون سقف ١٨٠٠ نقطة وبالتحديد الى (١٧٩٣) نقطة في نهاية الاسبوع المنتهي يوم الخميس ١٢ / ٩ / ٢٠١٨ وبنسبة تراجع (٠,٢٦٪) عما كان عليه الوضع في نهاية الاسبوع السابق.

الانخفاض السعري استمر منذ بداية سنة ٢٠١٩ عندما سجل المؤشر حدا بحدود (١٩٠٩) نقطة ليصل الهبوط في نهاية يوم ١٢ / ٩ الى (١٧٩٣) نقطة وبهبوط (١١٦) نقطة وبنسبة هبوط (٦,١٪) وهي نسبة عالية تؤشر الى مخاطر واشمل.

وباستثناء حدوث (٤) صفقات كبيرة لبنوك وشركات رئيسية استمرت حالة التباطؤ في حركة التداول للاسهم سواء في حجم التداول وعدد الاسهم المتداولة وعدد العقود المبرمة ومعظمها حدثت في تداول اسهم الشركات الصغيرة والضعيفة.

التباطؤ الحاد السعري والكمي في البورصة يعكس في معظمه حالة الازمة المتصاعدة في لاقتصاد الكلي والجزئي الى جانب حزمه من الاسباب الادارية والتشريعية وحالات المضاربة في السوق.

صادرات صناعات عمان في ارتفاع

ارتفعت قيمة صادرات صناعات عمان من (١٩٨٤) مليون دينار خلال الاشهر الستة الاولى من سنة ٢٠١٨ الى (٢٢٣٥) مليون دينار قيمة صادرات تحققت في نفس الفترة (ستة اشهر) من هذا العام سنة ٢٠١٩ وبارتفاع (٢٥١) مليون دينار وبنسبة ارتفاع تقارب (١٢,٧٪)

وتوزعت صادرات صناعة عمان في فترة سنة ٢٠١٩ وبأهمية حسب القيمة على قطاع الصناعة التعدينية والاستخراجية بقيمة (٦١٦) مليون دينار، وعلى الكيماوية ومستحضرات التجميل بقيمة (٤٨٩) مليون دينار، والعلاجية واللوازم الطبية (٢٨٣) مليون دينار، وقطاع الجلدية والمحيطات بقيمة (٢٢٨) مليون دينار، وقطاع الصناعات الترميمية والغذائية والزراعية والحيوانية بقيمة (٢٢٤) مليون، والكهرباء والهندسة وتكنولوجيا المعلومات بقيمة (١٨٣) مليون دينار، وقطاع التعبئة والتغليف واللوازم المكتبية بقيمة (١٠٥) مليون دينار وتوزع ما تبقى بين صادرات الصناعات البلاستيكية بقيمة (٧٣) مليون دينار، والانشائية بقيمة (٢٦) مليون دينار، وقطاع الصناعات الخشبية والاثاث بقيمة "٨" ملايين دينار.

ونرى ان تنامي حجم الصادرات هذا في نصف سنة ٢٠١٩ مؤشر ايجابي جيد ولكن يجب عدم المبالغة في الترحيب به والارتكاز عليه اذ انه لا يزال محدودا في اكثر من جانب ومنها مقارنة التحسن الجديد برقم مترجع في نفس الفترة سنة ٢٠١٨ كما ان زيادة الصادرات او بعضها تم من مخزون متراكم وليس انتاجا جديدا "واقع التراجع المستمر في كميات الانتاج الصناعي" وايضا، وبما لا يقل اهمية عما سبق وجود واقعة غير مستحبة



وسط مطالبات بحماية المرأة ورفع كل مظاهر التمييز: انعقاد المؤتمر التاسع لاتحاد لجان العمل النسائي في الضفة الفلسطينية المحتلة قضية المساواة هي قضية المجتمع لا الحركة النسوية وحدها

للأسرة والمرأة، مؤكدين ان قضية المساواة ليست قضية الحركة النسوية وحدها بل هي قضية المجتمع وكل المناضلين من اجل التحرر الوطني والديمقراطية.

كما طالب المتحدثون التحرر من الاملاءات والقيود التي وضعتها اتفاقية اوسلو وانهاء الانقسام فوراً ووقف الصراع المقيت على السلطة السلطة والنفوذ والعودة لحوار وطني شامل يفتح الطريق لاعادة بناء الحركة الوطنية على اسس ديمقراطية خاصة في ظل ما تشهده القضية الفلسطينية من تحديات ومخاطر وهجوم غير مسبوق لتصفية الحقوق الوطنية، وفي ظل عجز المجتمع الدولي عن محاسبة دولة الاحتلال، ومواجهة سياسات وقرارات ترامب، في ظل تواطؤ عدد من الدول العربية وهولتها إلى التطبيع مع إسرائيل.



مؤتمراً قاعدياً و ١٢ مؤتمراً لوائياً. وأجمعت المتحدثات والمتحدثون في المؤتمر على الإشادة بنضال المرأة الفلسطينية والمطالبة برفع كل أشكال الإجحاف والتمييز عنها، وإقرار التعديلات القانونية التي تضمن المساواة الكاملة للمرأة وتوفير الحماية

النقابات المهنية والعمالية، وعضوات المجالس البلدية والقروية. وحملت جلسة المؤتمر اسم دورة الشهيدة القائدة نهاية محمد خليفة وهي الرئيسة السابقة للاتحاد، ونائبة رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وشارك في الجلسة المندوبات المنتخبات من قبل ١٦٢

الاهالي - تحت شعار "نحو بناء حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية من أجل الاستقلال والعودة والمساواة"، وفي أجواء حماسية ربطت النضال النسوي والاجتماعي بالنضال الوطني والديمقراطي، عقد اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني مؤتمره العام التاسع وسط حضور وطني مميز يتقدمه قيس عبد الكريم نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ودلال سلامة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وعضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة، وماجدة المصري ومنى الخليلي وريما نزال ورضا نتيل وسهام البرغوثي وعفاف غطاشة وختام السعافين وأمل خريشة، وسوسن شنار، وفايزة أبو الهيजा مسؤولات الأطر والمراكز النسوية الفلسطينية وعضوات الأمانة العامة لاتحاد المرأة، إلى جانب عدد من قادة وكوادر الجبهة الديمقراطية وممثلي الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية ورؤساء وأعضاء

المنظمات النسائية الفلسطينية تنتصر للمغدورة الشهيدة اسراء غريب

مرتكبي هذا النوع من الجرائم حتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه بارتكاب جريمة وهو يعتقد بأنه سيفلت من العقاب.

ندرك ان ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات ووقف الجرائم التي ترتكب بحقهن بحاجة الى تغيير منظومة كاملة من القيم والمفاهيم الاجتماعية والثقافية والتشريعية وهذا يحتاج الى تكاتف وتضافر جهود جميع المؤسسات النسائية والحقوقية والاعلامية والتربوية وكل المؤسسات المعنية بحقوق الانسان لاحداث تغيير في منظومة القيم الموروثة البالية التي تكرس الظلم الواقع على المرأة والعمل من اجل الضغط على اصحاب القرار لسن تشريعات تستطيع ان توفر الحماية للمرأة من العنف الاسري وتضمن كرامتها وضرورة تشديد العقوبات على الجناة مرتكبي هذه الجرائم ومراجعة كافة القوانين والتشريعات وتنقيتها من كافة النصوص التمييزية بحق المرأة.

اسراء غريب لروحك الرحمة والسلام.. لعل روحك تهدأ بعد ان ينال المجرمون القتل عقابهم وتتحقق العدالة لك ولكل النساء ضحايا العنف..



حالة اسراء يتم التدقيق في حالة مراجعة اي مريض للمستشفى جراء تعرضه لكسر او حادث او وجود رضوض..لماذا لم يتم تبليغ الجهات المختصة..! مما يستدعي ضبط الاجراءات ومعالجة التصور في التشريعات واجراءات المؤسسات الرسمية .

كم..اسراء لقيت حتفها على يد احد من الاخوة والاباء او عصبة الذكور في مجتمعاتنا العربية بحجة الدفاع عن الشرف او من اجل ميراث او غيره...الى متى جرائم قتل النساء..! المطلوب تشديد العقوبة على الجناة

شعبي ضاغط واعتبارها قضية راي عام ومجتمع ونأمل ان تتواصل هذه الجهود وتسفر عن إدخال تعديلات على القوانين لتعزيز حماية المرأة من ظاهرة العنف الاسري.

اسراء قتلت من اقرب الناس اليها ممن يفترض بهم ان يكونوا لها السند الحامي.. فلا المنظومة القانونية استطاعت ان توفر لها الحماية عند تعرضها للعنف ابتداءً ولا الاجراءات اللاحقة حين دخلت المستشفى وهي تعاني من رضوض وكسر في عموها الفقري جراء تعنيفها وضربها وفي اقل من

سمر محمود / امينة المكتب التنفيذي لرابطة النساء الديمقراطيات "رند"

اسراء غريب التي اوجعت قلوبنا بصرخاتها المدوية في ردهات المستشفى.. صرخت كثيرا ولم يستطع احد ان يقدم لها اية مساعدة وتم ازهاق روحها... وجاء تقرير النيابة العامة الفلسطينية ليثبت انها عنفت وضربت حتى الموت لاسباب لا علاقة لها بما يسمى جرائم الشرف.

قتلت اسراء غريب.. وتم تكييف الجريمة وفقا لنص للمادة ٢٢٠ من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بجريمة الضرب المفضي الى الموت وتم توجيه تهمة "الضرب المفضي الى الموت" بحق ثلاثة موقوفين من اسرتها على خلفية مقتلها كما اكدت النيابة العامة استمرار التحقيق في القضية للوصول إلى أي متورطين آخرين لتقديمهم للعدالة ومحاسبتهم.

ان كشف غموض وملابسات جريمة قتل اسراء جاء ثمرة الجهود التي قامت بها المنظمات النسوية والحقوقية الفلسطينية ودورها في تنظيم الاعتصامات والوقفات الاحتجاجية على مقتل اسراء وخلق رأي عام

الحكومة الانتقالية في السودان

د. الشفيق خضر سعيد – كاتب سوداني

البحري والجوي، ووضع خطط إستراتيجية للتعامل مع القطاع الزراعي والحيواني كأولوية قصوى، يشارك في رسمها كل أصحاب المصلحة في القطاعين. إعادة الأراضي الزراعية المنزوعة لأصحابها، ومنع نزاع ملكية أراضي المتسربين. إعادة الحياة للحركة التعاونية، وتقديم الدعم الخاص لتعاونيات المزارعين. إصدار قانون تحديد الإيجارات للمنازل والأراضي. إصلاح النظام الضريبي على أساس مبدأ التصاعدية.

وضع خطة لجذب الاستثمار الأجنبي في إطار خطط التنمية الوطنية، وعلى أساس اكتفاء رأس المال الأجنبي بمعدل ربح طبيعي ومعقول.

صياغة قانون جديد للعمل، بمشاركة العاملين والدولة وأصحاب العمل، للاتفاق حول شروط خدمة العاملين، المعاشات، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، حق تكوين النقابات المستقلة، حق الإضراب... الخ.

تحديد الحد الأدنى، وأيضاً الأعلى، للأجور وتعديله بالتوازي

مع تطور الأسعار، عبر آلية تضم الدولة

والقطاع الخاص ونقابات العاملين.

منح معونة الفقر المدقع (معونة البقاء

على قيد الحياة)، وتحدد الدولة

والنقابات معاً، شروطها وقيمتها

ووسائل تمويلها. مراجعة الأداء المالي

لكل مؤسسات الدولة، ووضع آلية فعالة

لاسترداد المال العام المنهوب، بما في

ذلك الامتيازات والإعفاءات والدعم

المنح للاستثمارات الخاصة، وشن

هجوم على كل بؤر وممارسات الفساد،

وتقديم المسؤولين للعدالة. مراجعة

صفقات بيع أراضي الدولة ومؤسسات

القطاع العام، مع تحديد القيمة الحقيقية لهذه المؤسسات.

مراجعة العقود الممنوحة لشركات استخراج وتسويق البترول

والذهب والمعادن الأخرى، وكذلك شركات تسويق الكهرباء

والماء، وإدخال كل الحسابات في ميزانية الدولة. إحداث ثورة

حقيقية في التعليم تشمل مراجعة المناهج، أوضاع المعلم، تنوع

أشكال التعليم من تقني وأكاديمي وتجاري، إدخال النظريات

التربوية الحديثة، وربط التعليم بثورة التكنولوجيا. خامساً:

إصلاح السياسة الخارجية بعيداً عن المحاور والارتهان

للأجنبي. سادساً: بناء علاقة إستراتيجية مع دولة جنوب

السودان، تبدأ بفتح المعابر وحرية التجارة الحدودية ومراجعة

اتفاقيات مرور النفط... الخ، ومروراً باتفاق الحريات الأربعة

فالتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين البلدين، وصولاً إلى

الصعود بالعلاقات إلى مستويات إستراتيجية عليا.

المعروف، والذي فشل تماماً على الرغم من أن بدائله كانت أسوأ منه بما لا يقارن (الحكم العسكري الأول ١٩٥٨، انقلاب النيميري ١٩٦٩، وانقلاب البشير ١٩٨٩). لكن فشل الممارسة الديمقراطية المعينة لا يعني فشل مبدأ الديمقراطية. بمعنى آخر، نحن نحتاج إلى وضع صيغة للممارسة الديمقراطية التعددية في بلادنا تراعي بشكل دقيق الخصائص المميزة للواقع السوداني بتعرجاته الإثنية والطائفية والعقائدية. ومثل هذه الصيغة من السهل جدا التوصل لها إذا ما اجتهدت كل الأطراف المؤمنة بالتعددية ودشنت، خلال الفترة الانتقالية الراهنة، حواراً جاداً حولها.

تحقيق التحول الديمقراطي بكل تفاصيله، ويشمل ذلك احترام التعددية والتنوع، الاعتراف بالآخر، كفالة الحقوق والحريات، سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، الفصل بين السلطات، الاستعداد للتداول السلمي الدستوري للسلطة

ثالثاً: انتزاع مؤسسات الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية من براثن الدولة العميقة، وإعادة بنائها وهيكلتها على أساس قومي بعيداً عن الحزبية والانتماء السياسي، وإرساء دعائم



من تشويهاً هيكلية كرسست امتياز فئات معينة، ومفارقات تنموية بين الأقاليم، واتساع دائرة الفقر... الخ. ٢- قومية كل الثروات الطبيعية في السودان وتوظيفها، أولاً في تصفية آثار الحرب الأهلية وعلاج مأساة النزوح واللجوء، وإزالة جذور قضايا التهميش، وثانياً لإعادة تعمير وتأهيل الانتاج الزراعي والحيواني والبنية التحتية والتعليم والصحة واقتناء التقنية الحديثة لترقية الصناعة، ومحاربة الأوبئة والزحف الصحراوي وحماية البيئة... الخ. ٣- توزيع عائدات الثروات الطبيعية وفق نسب يتفق عليها، مثلاً:

أ- نسبة تخصص للميزانية العامة ولخزينة الدولة، مع التأكيد على المعاملة التفضيلية للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً. ب- نسبة تخصص لميزانية التنمية، مع إعطاء أولوية لمشاريع التنمية في مناطق المعاملة التفضيلية. ج- نسبة تخصص لمناطق التنقيب والاستخراج تستثمر في إصلاح البنية التحتية وخلق فرص عمل وتوفير الخدمات مثل مياه الشرب النقية والعلاج والتعليم... الخ.

ثانياً: تحقيق التحول الديمقراطي بكل تفاصيله، ويشمل ذلك احترام التعددية والتنوع، الاعتراف بالآخر، كفالة الحقوق والحريات، سيادة حكم القانون واستقلال القضاء، الفصل بين السلطات، الاستعداد للتداول السلمي الدستوري للسلطة... الخ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أننا في التجارب الديمقراطية الثلاث، بعد الاستقلال (١٩٥٦) وبعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر (١٩٦٤) ضد الحكم العسكري الأول وبعد انتفاضة نيسان/ أبريل (١٩٨٥) ضد النيميري، كنا نطبق نظام «وستمينستر»

الحكم الرشيد. رابعاً: وقف الانهيار الاقتصادي ووضع برنامج إسهائي وتنموي هدفه وغايته المواطن وجماهير الغلابة في الريف والحضر. وفي هذا الصدد هناك مجموعة من التدابير، منها:

ترشيد الإنفاق وتقليص على المؤسسات السيادية، ووقف الصرف المبالغ فيه على القطاع العسكري/الأمني على حساب المشاريع المتعلقة بتخفيف أعباء المعيشة على المواطن، وتحويل الناتج لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب النظيفة والإسكان الشعبي.

إصلاح النظام المصرفي وإعادة الدور القيادي والرقابي للبنك المركزي، ووضع الائتمان تحت رقابته، وإعادة توجيه القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة القطاعات الحرفية والصناعية والنقل والخدمات.

وضع برنامج إسهائي، بمشاركة العاملين، لإعادة الحياة في المشاريع القومية، كمشروع الجزيرة والسكة حديد والنقل



ديكتاتورية الديمقراطية في الأزمة السياسية البريطانية

مثنى عبد الله - كاتب عراقي وأستاذ في العلاقات الدولية



أن تقلصت الحدود الدقيقة التي تفصل بين السلطتين وتلاعبت الرغبات الشخصية بمفهوم الديمقراطية كذلك.

لقد رفعت الديمقراطية البريطانية سوط الديكتاتورية بيدها، وحاولت حشر المسائل المختلف عليها في قوالب جاهزة لا تقبل المرونة، كما حصل خطأ كبير في طرح مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي على الاستفتاء الشعبي. فنظام الحكم في بريطانيا نظام ديمقراطي برلماني، ينبغي فيه عدم اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي على هذا الملف، أي بألية الديمقراطية المباشرة. فالقول الفصل في النظام البرلماني للبرلمان وليس للشعب. وهنا حصل التصادم ما بين خيار الشارع البريطاني وخيار البرلمان، الذي أثبتت الأيام أنه مع خيار البقاء وليس الخروج. وما تعيشه بريطانيا اليوم هو نتاج ذلك الخطأ الديمقراطي.

لقد انتقلت أساليب ووسائل وسجلات وتخربات اليمين المتطرف إلى واجهة المشهد السياسي البريطاني. كما سرت النزعة اليمينية المتطرفة إلى بنية بعض الأحزاب السياسية، فأخذت المؤشرات تدل على وجود تحولات إلى أقصى اليمين، ليس بسبب تحولات فكرية أيديولوجية حدثت بصورة تدريجية، بل بسبب مصالح أنية يظن البعض بإمكانية الحصول عليها من خلال تبني هذه الأفكار. وهذا يعني أن هنالك حالة من الإصرار على المضي في طريق، لا يقيم أي اعتبار لتداعيات الخروج غير المنظم من الاتحاد الأوروبي على الاتحاد البريطاني. كما لا تعنيه الخسائر الاقتصادية اليومية التي تُمنى بها المملكة، والتي يقدرها الخبراء بحوالي مليار جنيه إسترليني يوميا، ولا الثلاثة مليارات جنيه يوميا التي تمثل حجم التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

إن الساعات والايام المقبلة هي مرحلة حساسة في تاريخ المملكة المتحدة، في حين يبقى السؤال الكبير يبحث عن جواب شاف، هو ما فائدة الديمقراطية والانتخابات إذا كان بإمكان البعض أن يلوي عنقها كي تتلائم مع ما يريد ولا يريد؟

سياسية مستقبلية، وغامر بنفسه وبلادته وبالاتحاد الأوروبي، من أجل تثبيت زعامته الحزبية، والغريب أنه عندما فقد مستقبله السياسي، وترك الحزب بسبب هذا التفكير الأحادي الشخصي، أكملت من جاءت من بعده زعيمة للحزب، الطريق نفسه الذي سلكه، حيث حرصت زعيمة الحزب ورئيسة الوزراء السابقة تيرزا ماي، على استرضاء الجناح اليميني المتطرف في حزبها، بوعود لم تستطع تحقيقها، في الوقت نفسه كانت تحاور فيه وتسترضي الجناح الآخر الذي يطالب بالبقاء، حتى ذهبت هي الأخرى خارج موقع المسؤولية بسبب هذا الملف أيضا.

كل ما جرى منذ الاستفتاء على الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست) عام ٢٠١٦ وحتى اليوم، كانت كلها بوسائل ديمقراطية، وفي بلد عُرف أنه من أعرق الديمقراطيات في العالم، لكن الحقيقة أن التوسل بالوسائل الديمقراطية لم يكن بنوايا وطنية خالصة، ولم يكن في مصلحة الشعب البريطاني في أغلب الأحيان. بل كانت تقف خلفه طموحات سياسية شخصية. وقد استخدم موضوع (البريكست) كي يكون ورقة سياسية داخل مجلس العموم البريطاني، ووسيلة استغلها الجميع طمعا بالوصول إلى رئاسة الحكومة، حتى تحول البرلمان إلى مسرح استعراضي كبير، تعرض على خشبته لأول مرة مواقف بأساليب ليست معروفة في الثقافة السياسية البريطانية من قبل، ولا تمت بصلة لروح ومعاني الديمقراطية.

ما فائدة الديمقراطية والانتخابات إذا كان بإمكان البعض أن يلوي عنقها كي تتلائم مع ما يريد ولا يريد؟

كما تحول ملف الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى سباق محموم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، على مسألة من سيطر على من، ومن يلوي عنق من، ومن يخطف القرار أولا من الآخر. رافقها انعدام الثقة بين السلطتين، وبين الحكومة والمعارضة. وبين أعضاء الحزب الواحد، ما دفع بحالة تمرد حزبي كبير، ظهرت إلى الواجهة، واستتالات جماعية شملت حتى شقيق رئيس الوزراء، فباتت مسألة في غاية الخطورة بعد

منذ عام ٢٠١٦ وحتى اليوم، تعصف بالحالة السياسية البريطانية أزمة حادة، لم يسبق لها مثل منذ الحرب العالمية الثانية. السبب الظاهري للأزمة موضوع الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، والصراع الدائر بين الرفضين لهذه الفكرة والداعمين لها، لكن الغاطس من الأزمة مختلف جذريا عما يظهر إلى العلن.

على مدى عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ظهر شرح كبير في حزب المحافظين، أكبر الأحزاب البريطانية الذي يتولى السلطة اليوم، بين تيار يؤيد الخروج من الاتحاد الأوروبي ويصفه بأنه يُصادر السيادة البريطانية، وتيار آخر يؤمن بضرورة البقاء فيه، على اعتبار أن بريطانيا أحد أعمدته الاقتصادية والسياسية والأمنية. ولغرض القضاء على هذه البلبلة التي كانت دارجة في البنية الداخلية للحزب، وعد زعيمه آنذاك ديفيد كاميرون إن عادوا إلى السلطة في انتخابات عام ٢٠١٥، فإنه سيدعو إلى إجراء استفتاء في البلاد على هذا الموضوع، لمعرفة رأي الشعب البريطاني في أي اتجاه يميل. فلنا منه أن نتائج الاستفتاء قد تُعيد اللحمة إلى صفوف الحزب، وتوقف نزيف اليمين المتطرف من مهاجمة القيادة، والتحريض عليها، من خلال تشجيع الانشقاق إلى حزب المستقلين (اليوكيب)، أي أن أساس المشكلة الحالية والاستعصاء المستمر حتى اللحظة لم يكن بدوافع وطنية، بل بدوافع حزبية ضيقة ومصالح شخصية. كما كانت وراءه أسباب سيكولوجية أيضا تتعلق بعقلية الامبراطورية البريطانية، التي ماتزال موجودة في أذهان الكثيرين من الذين يعتقدون أن خروجهم يعيد لهم الأمجاد القديمة، حينما كانت بريطانيا لا تقيب عن مستعمراتها الشمس. وأنه يمكن الاستفتاء عن الاتحاد الأوروبي بدول الكومنولث وأمريكا ودول أخرى. في حين غاب النقاش الموضوعي للتبعات الحقيقية للخسائر التي ستُمنى بها المملكة المتحدة في حقل الاقتصاد خاصة.

وفي ظل موجة السُعار اليميني المتطرف، الذي بات يتسلق إلى الصفوف الأولى للواجهة السياسية الأوروبية، وفي خضم الشعبوية التي أصبحت شعار المرحلة، وكذلك بروز مُلهمين فكريين لهذا التوجه في قمة هرم السلطة السياسية للقوة الأعظم في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة برئيسها ترامب. في ظل كل هذا، باع المعارضون لمؤسسة الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة أوهاما كثيرة لشعبهم، ونجحوا في ذلك بأساليب عديدة، فقد استخدموا السياسة النقدية والمهاجرين في إفتاع الناخب البريطاني. كما كذبوا في القول بأن المملكة المتحدة تدفع مبالغ طائلة أسبوعيا لميزانية الاتحاد الأوروبي، بدون أن يذكرها الفوائد التي كانوا يجنونها من وجودهم فيه. ولم يشيروا إطلاقا إلى مساهمات الاتحاد في إنشاء البنى التحتية لكثير من المدن البريطانية، وتمويل البحوث العلمية في مراكز البحوث والجامعات البريطانية، حتى أن زعيم حزب المحافظين آنذاك شخصيا دخل في هذه اللعبة أيضا من جانب شخصي بطموحات



المكتب الطلابي (رشاد)

مأساة القبول الموحد

لجأت الجهات المعنية لاصدار قائمة القبول الموحد وفق خيار ترحيل الازمات لا معالجتها والوقوف عند اسبابها، والامعان في معالجة الخطأ بالخطأ لتضليل المواطن، واقتاعه بجدوى الغاء الدورة الشتوية للتوجيهي، واستيعاب صدمة المعدلات العالية بتوسيع القبول في التخصصات الاعلى بنسبة تجاوزت ٤٠٪ من السنوات السابقة في تخصص الطب على سبيل المثال، لتحافظ على معدل قبول كلية الطب في السنوات السابقة، ليرتفع عدد المقبولين في تخصص الطب من ٥٥٠ طالب الى ٢٦٠٠ طالب والعدد مرشح للازدياد بقبولات التعليم الموازي، لتضع الجهات المعنية نفسها وتضعنا في دوائر القلق المشروع حول البنية التحتية المتوفرة في كليات الطب والمستشفيات التدريبية لاستيعاب هذه الاعداد المتزايدة، وضمان جودة التعليم لهذه الاعداد، واذا كانت البنية التحتية تستوعب هذه الزيادات في السنوات السابقة ما المانع الذي كان يحول دون توسيع اعداد المقبولين، وما ينطبق على كلية الطب انسحب بنسب متفاوتة على كليات الهندسة والعلوم ذات الطلب الاعلى، مقارنة بالتخصصات الادبية التي يتم التوسع بها بنسب مخيفة، اذا اخذنا بعين الاعتبار ان نصف المقاعد ستذهب للاستثناءات والكوتات.

وبالعودة للعام السابق تبين ان عدد الطلبة المقبولين بلغ ٣٧١٩٤ طالبا يضاف اليهم ٥٠٢٤ اساءة اختيار و ٦٢٧١ دورة شتوية ليبلغ المجموع الكلي ٤٨٤٩٩ طالبا وطالبة وفق الارقام الرسمية المعلنة، ارتفع هذا الرقم العام الحالي ٥١٧٤٨ طالبا وطالبة بزيادة طفيفة ذهب معظمها لارضاء الراغبين بالدراسة في الطب والهندسة، مخلفا مجزرة اساءة الاختيار التي تبين الظلم الكبير الذي لحق بالطلبة المتفوقين ذهب ضحيته ٢٢٢١ طالبا وطالبة حصلوا على معدلات عالية ٩٠٪ فما فوق وجدوا انفسهم بلا مقاعد جامعية تلبى الحد الادنى من استحقاقهم لتخصص يكافئ تفوقهم بما يستحقون، ويقذفهم الى المجهول في خيارين احلاهما مر اما انتظار السنة القادمة حتى شهر حزيران لاعادة الثانوية العامة او اللجوء وبشكل اجباري للجامعات الاهلية الخاصة لتلبية احتياجاتهم من التخصصات التي سيصعب الحصول عليها في ظل ارتفاع المعدلات الدراسية، وهو ما سهل بقصد او بغير قصد ايجاد حلول لهذه الاستثمارات المتعسرة التي لم تقدم حولا لمشاكل الطلبة، ولا اضافة لنوعية التعليم وجودته بسبب بحثها وبشكل اساسي عن العائد المادي، وليس من واجبا ايجاد حلول لاستثماراتها المتعثرة على حساب المواطن البسيط، ان هذا الرقم المقلق والمخيف لا يجوز ان يمر هكذا بلا معالجة منطقية تكفل حقهم بمقاعد جامعية تناسب جهدهم وكدهم، اذا نظرنا لوضع معظمهم الاقتصادية المتعثرة مما يرتب على الجهات المعنية، مسؤولية ادبية واخلاقية تكشف الظلم الذي وقع عليهم وتضمن ازالته بقائمة اضافية بخيارات معقولة توائم احتياجاتهم، وتكفل ازالة التشوهات في الرسوم الدراسية وكلف الساعات المعتمدة في الجامعات الاردنية، حيث تتفاوت اسعار الساعات ورسوم التسجيل، من جامعة لخرى دون ضابط او معيار منطقي، يبرر هذا التفاوت سواء في رسم القبول او سعر الساعة، مما وضع الطلبة واسرهم في مفاضلة صعبة، اما القرب والرسوم المرتفعة، او البعد والرسوم الاقل ليذهب الفرق في نفقات التنقل واجور السكن، فلا تستغرب وفقا لهذه الحسابات ان يبلغ معدل القبول في جامعة مؤتة للحقوق ٨٦ بينما يبلغ للتخصص نفسه في جامعة العلوم الاسلامية ٨١ ولهذا ما يبرره فرسوم التسجيل المرتفعة لجامعة العلوم الاسلامية على سبيل المثال تجعلها غير مرغوبة، مقارنة بجامعة مؤتة برسوم تسجيلها المنخفضة الى حد ما، وهو السبب نفسه الذي جعل معدل القبول للغة الانجليزية في الجامعة الهاشمية ٩٤ رغم بعد المسافة، مقارنة بجامعة البلقاء التطبيقية حيث بلغ ٨٨ لذات السبب، وهو ما يعكس سوء الاحوال الاقتصادية للمواطنين التي تضغط على كاهلهم، وتضعهم اسرى خيارات قد تحالف رغباتهم في معظم الاحيان،



٣٧ عاما على مجزرة صبرا وشاتيلا

المقاومة بكل أشكالها والصراع سيبقى مشتدا وعنيفا الى ان يتم تحقيق الهدف الأسمى: الحقوق الوطنية المشروعة وعلى رأسها حق العودة الى الوطن والديار.

ستبقى أرواح الشهداء الثلاثة آلاف في صبرا وشاتيلا ترفرف في سمائنا والتي أزهرتها قوات جيش الاحتلال بقيادة شارون والقوات الانعزالية اللبنانية: (الكثائب وجيش لبنان الجنوبي) ما دام المجرمون منفلتين من العقاب الذي يستحقونه.

المجد للمقاومة - المجد للشهداء

الاهالي - هي ليست مناسبة للحزن العميق والاكثفاء بالترحم على ارواح الشهداء التي ترفرف في سمائنا، ولكنها مناسبة لتمجيد المقاومة الباسلة التي رد بها الشعب الفلسطيني على مجزرة العصر: - وعلى محترفي الاجرام والقتل من الصهاينة وحلفائهم العرب. نتذكر أن أرقى وأطول المراحل الكفاحية ضد الاحتلال في حياة الشعب الفلسطيني، بدأت منذ الانتفاضة الاولى عام ١٩٨٧م، أي بعد مرور خمس سنوات لم تنسى فيها المجزرة والتي تلتها انتفاضات وأعمال مقاومة مختلفة الأشكال والأجيال.

العدو يحترف القتل والجريمة بلا توقف والشعب الفلسطيني يحترف

<p>الاشتراكات (٤٠) دينار للمؤسسات (٣٠) دينار للأفراد</p> <p>طبعت في مطابع الغد رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٣٨)</p>	<p>المكاتب: عمان: ٥٦٩١٤٥١/٢ / فاكس ٥٦٨٦٨٥٧ اريد: ٧٢٧٣٣٦٧ / الزرقاء: ٥٣٩٨٤٨٦ مادبا: ٥٥٤٥٣٥٤ / الكرك: ٣٥٥٠٩١</p>	<p>عمان - الاردن - جبل الحسين - شارع الظاهر بيبرس - مقابل مستشفى الاستقلال الموقع على الانترنت: www.hashd-ahali.org.jo بريد الكتروني: ahali@go.com.jo hashdparty@gmail.com</p>	<p>الاخراج الفني عبدالله ابوكف الصف الضوئي منير عليا</p>	<p>رئيس التحرير عدنان خليفة الادارة والمالية خليل السيد</p>	<p>يصدرها حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)</p>	<p>الاهالي حشد</p>
--	---	--	--	---	--	-------------------------------